الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية **كلية الآداب والحضارة الإسلامية**

قسنطينة **قسم اللغة العربية**

نظرية العامل النحوي العربي
في ضوء النظرية التوليدية التحويلية

بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه العلوم في اللغويات

إعداد الطالبة: نادية توهامي إشراف: أ.د/ذهبية بورويس

أعضاء لجنة المناقشة

الرقم	الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الأصلية	الصفة
1	أ.د/عبد الله بوخلخال	أستاذ التعليم العالي	الأمير عبد القادر	رئيساً
2	أ.د/ذهبية بورويس	أستاذة التعليم العالي	الأمير عبد القادر	مشرفاً ومقرراً
3	أ.د/صالح خديش	أستاذ التعليم العالي	جامعة خنشلة	عضواً
4	أ.د/بلقاسم دفة	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	عضواً
5	أ. د/ محمد بن نبري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	عضواً
6	د/عبد الناصر ببن طناش	أستاذ محاضر	الأمير عبد القادر	عضواً

السنة الجامعية: 1436/1435هـ

2015/2014م

والخفض والجزم لا يكون إلاّ بعامل لفظي، وأنّ الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيدٌ عمرًا) أنّ الرفع الذي في زيد، والنصب الذي في عمر، إنّما أحدثه ضَربَ... وذلك بيِّن الفساد».[600] وما عابه **ابن مضاء** هو صُلب نظرية العامل التي تعني أنّ كلّ حركة تحدث إلاّ وقد كانت بسبب عامل من العوامل سبقها فأحدثها، سواء أكان هذا العامل لفظياً أم معنوياً، معتقدا أنّ ادعاءهم هذا إنّما هو خطأ أجمعوا عليه دون أن يستثني منهم أحدا.

وقال أيضا في العوامل اللفظية: «أمّا القول بأنّ الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا، لا يقول به أحد من العقلاء...»[601]

وبعد أن أنكر **ابن مضاء** على النحاة قولهم "إنّ العمل يعود في الجملة السابقة إلى الفعل (ضرب)"[602]. حاول أن يدعم رأيه بما يقوله ابن جني، والذي يذهب إلى أنّ العمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنّما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره.[603]

وعقب **ابن مضاء** على كلام ابن جني بقوله: « فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيدا بقوله: لا لشيء غيره»[604].

---

[600]- ابن مضاء القرطبي، كتاب الرد على النحاة، ص24 وص76-77.

[601]- المصدر السابق، ص 77-78.

[602]- المصدر نفسه، ص109.

[603]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص 109-110.

ثم تابع قوله: «وهذا قول المعتزلة، وأمّا مذهب أهل الحق، فإنّ هذه الأصوات إنّما هي من فعل الله تعالى، وإنّما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية».[605]

فهو بهذا يدعي أنّ العامل هو الله سبحانه وتعالى، وأنّ **ابن جني** على وفاق معه من هذا الجانب، فهو يرى أنّ الفاعل الأول هو الله سبحانه وتعالى، ثم نقل ذلك إلى المتكلم فيقول بأنّه وإن كان هو العامل فقد استمدّ قوته في العمل من الله تعالى.

هذا وقد اعتمد **ابن مضاء** في رفضه لنظرية العامل على الحجج الآتية:

1- لا يمكن أن ينتسب إلى العامل النحوي عمل ما، لأنّ العوامل إمّا أن تكون عاملة بالإرادة، كالإنسان والحيوان، وإمّا أن تكون عاملة بالطبع كالنار والماء، وعامل النحو لا يعمل بالإرادة ولا بالطبع.[606] هذا كلام سديد لو أنّه كان وعظاً أو تأصيلا لمسألة في العقيدة والأصول، أمّا ميدان النحو وصنعته فليس بشيء يستحق الذكر.

2- لا يمكن أن يكون العامل النحوي عاملا، لأنّ أثره وهو الإعراب لا يحدث إلاّ بعد انعدامه، أي الانتهاء من نطقه، فـ"زيد" لا ينتصب إلا بعد أن تنعدمَ "إنّ" ذلك في قولنا (إنّ زيدًا قائمٌ).

---

[604]- ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 77.

[605]- المصدر نفسه، ص 77.

[606]- المصدر السابق، ص78.

3- كما اتجه إلى تأثير العوامل النحوية في بناء النحو العربي، فرأى أنّها تفسد البلاغة، ولاسيما فيما يزعمه النحاة من العوامل المحذوفة في أبواب كثيرة كالتنازع والاشتغال والمنادى ومثل ذلك:

أ- تقديرهم متعلقات المجرورات نحو: زيد في الدار إذ يزعم النحويون أنّ (في الدار) متعلق بمحذوف تقديره: زيد مستقر في الدار أو موجود في الدار.

ونحو: رأيت الهلال في السماء، إذ يعلقون (في السماء) بمحذوف تقديره كائنا أو موجودا أو مستقرا في السماء.

ب-تقديرهم العامل في باب الاشتغال نحو: زيدًا ضربته، إذ يزعم النحويون أنّ (زيدًا) مفعول به لفعل محذوف تقديره: (ضربت)...

ج- تقديرهم العامل في باب التنازع، ومن ذلك أنّ جملة: "قام وقعد الزيدان" يقدّرهما البصريون كالآتي: "قاما وقعد الزيدان" على تعليق الزيدين بالفعل الثاني، أمّا الكوفيون فيقدّرونها كالآتي: "قام وقعدا الزيدان" على تعليق الزيدين بالفعل الأول...[607]

هذه هي الأدلة اللغوية التي اعترض بها **ابن مضاء** على تقدير العوامل، وهذه الاعتراضات —وإن لم يعبأ بها النحاة ولم يناقشوها في حينها- إلاّ أنّ في التراث النحوي ما يعدّ ردًا قويا عليها.[608]

---

[607]- المصدر السابق، ص98.

[608]- عبد الوكيل عبد الكريم الرعيض، ظاهرة الإعراب في العربية، ص351.

للاطلاع على جوانب أخرى من الانتقادات التي يمكن أن توجه إلى ابن مضاء، ينظر: مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، دراسة تأصيلية وتركيبية ص 346-362.

كما أنّ **ابن مضاء** وعد بتأليف كتاب يُلغي فيه العامل، ويُقدّم صورة جديدة للنحو العربي ولكنّه لم يفعل.[609]

هذا ولا يصح **لابن مضاء** الاستدلال بكلام **ابن جني** السابق –كما رأينا– لأنّ عدم إيراده هذا الكلام بتمامه أوهم القارئ أنّه في صالحه، ولكن حين يرجع إلى هذا الكلام في مصدره ويقف عليه، تظهر له أنّ مراد **ابن جني** هو تفسير نظرية العامل عند النحاة لا للردّ عليهم؛ فهو موافق لمنهجهم والدليل على ذلك أقواله المتفرقة في كتبه عن العامل؛ وعلى سبيل المثال لا الحصر قوله "ألا ترى أنّك إذا قلت: قام بكرٌ، ورأيت بكراً، ومررتُ ببكر، فإنّك إنّما خالفت بين الحركات والإعراب لاختلاف العامل".[610]

وقد ذهب **مهدي المخزومي** إلى أنّ ما قام به **ابن مضاء** في دعوته لرفض العلل الثواني والثوالث والعامل وغيرها ليس حدثا جديدا وهو وليد المذهب الظاهري، وقيل هو وليد مذهب الكوفيين النحوي وتطبيقاته، حيث يقول : «فإذا كان ابن مضاء قد سلك هذا المسلك، فإنّما سلكه لأنّ النحو الكوفي كان قد عُرف في بيئات الدرس الأندلسية قبل أن يعرف الدرس البصري فيها، وإن دعا **ابن مضاء** إلى إبطال القياس والعلل الثواني والثوالث، وإلغاء التقديرات، فذلك أنّ النهج الكوفي الذي عرفه قد لقي قبولاً عنده وصادف هوى في نفسه واتفاقاً مع مذهب الظاهريين الذي

---

[609]- بكري عبد الكريم، ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1402هـ-1982م، ص134.

[610]- انظر: ابن جني، المنصف، ج1، ص4.

كان **ابن مضاء** يمثله أتم تمثيل»[611] ومما لا ريب فيه أنّ هذه الدعوة التي ذكرها **ابن مضاء** دعوة قاسية إن صحّ هذا التعبير، ولو قدّر لهذه الدعوة النجاح لما بقي لنا في النحو شيء.[612]

- **موقف المحدثين من العامل النحوي:**

إنّ موقف اللغويين المحدثين من ظاهرة العامل تتجلى في اتجاهين بارزين: اتجاه إحيائي إصلاحي تيسيري في ضوء التراث النحوي العربي واتجاه تحديثي في ضوء مناهج علم اللغة الحديث، وفي كلّ اتجاه منهم معارضون للعامل، ومنهم مؤيّدون له.

1– موقف المحدثين من العامل في ضوء التراث النحوي العربي:

–أ– المعارضون للعامل النحوي:

لم تحظ آراء ابن مضاء بالعناية في عصرها ولا في العصور القريبة منها حتى جاء العصر الحديث ودبّت في الناس روح التذمُر من النحو وقواعده، في هذا الوقت رجع بعض المثقفين –ولاسيما المتأثرون منهم بالمستشرقين– إلى آراء ابن مضاء يرددونها ويهاجمون النحو وقواعده من خلالها،[613] منهم **إبراهيم مصطفى**، وتلميذه **مهدي المخزومي**، و**تمام حسان**، وغيرهم.

---

[611]- مهدي المخزومي، الدرس النحوي في بغداد، وزارة الإعلام، العراق، 1975، ص181.

[612]- فتحي عبد الفتاح الدجني، الجملة النحوية: نشأة وتطوراً وإعراباً، ص47.

[613]- عبد الوكيل عبد الكريم الرعيض، ظاهرة الإعراب في العربية، ص355.

لقد تأثر **إبراهيم مصطفى** **بابن مضاء** في دعوته بإلغاء العامل النحوي، حيث رفض أن تكون الحركات على أواخر الكلم في الجملة بأثر من عامل لفظي أو معنوي ظاهر أو مقدر، إذ يقول: «على أنّ أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم أنّهم جعلوا الإعراب حكماً لفظياً خالصًا يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى، ولا أثرا في تصوير المفهوم، أو إلقاء ظلّ على صورته».[614]

ف**إبراهيم مصطفى** يرى أنّ الإعراب لا يجلبه العامل كما تَوهّمَ القدماء، بل ممّا يراعيه المتكلم بوحي من المعنى؛ أي أنّه يربط الإعراب (الحركات) بالمعاني التي تشير إليها في الجملة إذ يقول: «ونحن نحاول أن نبحث عن معاني هذه العلامات الإعرابية وعن أثرها في تصوير المعنى... ولم يكن لنا أن نسأل عن كلّ حركة ما عاملها، ولكن ماذا تشير إليه من معنى».[615] وإذا انتهى الأستاذ من نقد نظرية العامل بدأ في تقديم ما يراه من تفسير لهذه الحركات الإعرابية التي رفض أن يكون العامل سبب وجودها، حيث حاول وضع نظرية جديدة للنحو مؤداها أن ليس هناك عوامل تعمل، وإنّما هناك حركتان في النحو العربي تدلان على معنى، هما الضمة والكسرة:

1- فالضمة علم الإسناد، ودليل على أنَّ الكلمة المرفوعة يُرادُ أن يسند إليها ويتحدث عنها.

[614]- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بمصر، 1937، ص41.

[615]- المرجع السابق ص41-42.

2- والكسرة علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء أكان هذا الارتباط بأداة أم بغير أداة نحو: كتابٌ لمحمد وكتابُ محمدٍ.

وأما الفتحة فليست علامة إعراب، ولا تدلّ على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمنزلة السكون في لغة العامة.

فللإعراب الضمة والكسرة فقط وليستا بقية من مقطع، ولا أثراً لعامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام.[616] وقد بنى كتابه للاستدلال على هذه النتائج وتفصيل القول فيها وما يترتب عنها من فروع، واقتصر على بحث الاسم مرجئاً البحث في إعراب الفعل إلى بحث لاحق.[617]

وبهذا الفهم للحركات الإعرابية، يعتقد إبراهيم مصطفى أنّه قد وصل إلى غايته من نقض لنظرية العامل، وينتهي إلى أنّ "تخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها خير كثير، وغاية تقصد، ومطلب يسعى إليه، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة، بعدما انحرف عنها آماداً، وكاد يصدّ الناس عن معرفة العربية، وذوق ما فيها من قوة على الأداء ومزية في التصوير"[618].

---

[616]- المرجع السابق، ص50.

[617]- انظر: المرجع نفسه، ص193-194.

[618]- المرجع نفسه، ص195.

لا أحد يوافق الأستاذ إبراهيم مصطفى في ما ذهب إليه لأنّ آراءه هذه ليست مطردة إذ ينقصها كثير من ظواهر العربية.[619] فقد نقد **محمد عرفة** آراء إبراهيم مصطفى نقداً علمياً دقيقاً حيث تتبعه في كل ما قاله وفند تلك الأدلة التي أوردها، ووصل إلى نتيجة ثابتة، وهي أنّ هذه المحاولة ليست هي التجديد المطلوب في النحو، ويجب البحثُ عن محاولة غيرها تُحقق هذا التجديد المطلوب.[620]

ولم يخرج تلميذ إبراهيم مصطفى **–مهدي المخزومي–** عن رأي أستاذه في تفسير حركات الإعراب على أنّها دوال على معان لا أثرا من أثار العوامل، كما ذهب بالقول إنّ: «الضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة والفتحة هي الحركة الخفيفة التي يستعملها العرب حينما يغيب المعنيان السابقان»[621]

لقد كرّس المخزومي جهده في سلب العامل النحوي قدرته على العمل محاولاً تخليص الدرس النحوي من صرامة المنهج ومعاييره؛ ويعتقد أنّه "إذا بطلت فكرة العامل بطل كل ما عقدوا من أبواب أساسها القول بالعامل، كباب التنازع، وباب الاشتغال ثم بطل كلّ ما انتهوا إليه من

---

[619]- انظر: وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي: عرضا ونقدا، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 1423هـ-2003م، ص 160 وما بعدها، ومحمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة، مصر، د.ط، 1937م، ص77، وعباس محمود العقاد ، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، دار المعارف، القاهرة، ط6، د.ت، ص29-36.

[620]- انظر: قضايا اللغة والنحو، ص119.

[621]- مهدي المخزومي، النحو العربي –نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1406هـ-1986م، ص67 وما بعدها.

أحكام".[622] كما واصل المخزومي دراسة الفعل وفق أصول صاحب إحياء النحو، وحاول تفسير حركات الإعراب في الوحدات اللغوية التي صنفها ضمن باب الفعل على أساس أنّها دوال على معان لا أثراً من آثار العوامل.[623]

ولقد ذهب أحد الباحثين إلى أنّ المخزومي أخطأ كما أخطأ أستاذه في الخلط بين البحوث النظرية والبحوث التطبيقية؛[624] أي بين أغراض البحث وأغراض التعليم.

أما **تمام حسان** فقد رفض العامل الذي قال به النحاة، ورأى أنّه لا عامل في النحو، فإذا كان الفاعل مرفوعا مثلا فلأنّ العُرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع، فالمقصود من آلية حركة إعرابية هو الربط بينها وبين معنى وظيفي خاص.[625]

كما ردّ على من اعتقد أنّ العامل هو المتكلم بقوله: «فأما أنّ العامل هو المتكلم فيتناقض مع الطابع الاجتماعي للغة فلو ترك لكلّ متكلم أنْ يرفع أو ينصب أو يجر أو يجزم كما يشاء لما استطاع النحاة أن يدرسوا لغة العرب لأنّ العرب والحالة هذه ما كانوا يستطيعون إدعاء وحدة اللغة»[626].

---

[622]- المرجع نفسه، ص16.

[623]- مهدي المخزومي، في النحو العربي: قواعد وتطبيق على المنهج العلمي، ص25 وما بعدها.

[624]- عز الدين مجذوب، المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة، دار محمد علي الحامي، تونس، ط1، 1998م، ص25.

[625]- تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000م، ص57.

[626]- المرجع نفسه، ص56.

ورأى أنّ العامل النحوي وكلّ ما أثير حوله من ضجة لم يكنْ أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحي والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علاتها [627].

فقد رسم الدكتور تمام حسان في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" لنظرية تكون بديلا عن نظرية العامل، وهي نظرية القرائن (قرائن التعليق المعنوية واللفظية في الإعراب).

ومعنى تضافر القرائن أنّه لا يمكن معرفة معنى معيّن لأي مفردة من المفردات إلاّ إذا استعنّا في ذلك بجملة من القرائن وعددها عنده ثمانية[628]. وأهم تلك القرائن اللفظية في رأيه: العلامة الإعرابية، الرتبة، الصيغة، المطابقة، الربط، التضام، الأداة، النغمة. ويرى أنّها جميعا تتكامل في تحديد المعنى الحقيقي للجملة، أما الواحدة منها بمفردها لا تعني شيئا.

فهذه إذن القرائن اللفظية ويقابلها قرائن معنوية يراها تمام حسان شقا آخر يستعان به في تحديد المعنى، وقد جمعها في الإسناد — التخصيص — النسبة — التبعية — المخالفة.[629]

وقد سمّى النوعين من القرائن بالقرائن المقالية لأنّ هذين النوعين من القرائن يؤخذان من المقال لا من المقام.

والحقيقة أنّ تمام حسان استمد فكرة (تضافر القرائن) من مضمون التراث النحوي عامة، ومن آراء عبد القاهر الجرجاني صاحب فكرة (التعليق) بخاصة، حيث يرى تمام أنّ التعليق (أو ما

627- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 207.

628- المرجع السابق، ص205.

629- المرجع نفسه، ص190 وما بعدها.

يعرف بتضافر القرائن المعنوية واللفظية) هو الفكرة المركزية في النحو وفهمه بدقة يقضي على نظرية العامل، لأنّ التعليق يحدّد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية.[630]

وقد أكد **محمد حماسة عبد اللطيف** ذلك بقوله: «وصفوة القول إنّه في ضوء دراسة القرائن في الجملة من لفظية ومعنوية، تنتفي الحاجة إلى العامل النحوي وما جرّه من مشكلات في النحو العربي».[631]

والحقيقة أنّ القرائن تتضافر وتساعد على التوضيح فعلا وذلك مما لا نزاع فيه، وأما أنّها تُغني عن فكرة العامل فهذا مما يصعب التسليم به حيث إنّ القرائن نفسها لا يمكن فهمها دون معرفة العامل ونوعه ومعناه الدّلالي أيضا، فقرينة التعدية والتخصيص لا يمكن فهمهما إلا بعد أن نعرف نوع العامل ومعناه وما يتطلبه من ارتباط بما بعده لما بينهما من تعلق معنوي وخصوصا عندما يكون الكلام مكتوبا بغير تشكيل.[632]

وفي سنة 1976 كتب تمام حسان مقالا عرض فيه لعدد من الاتجاهات النحوية الحديثة، منها عرضه لبعض الأفكار الأساسية في النحو التحويلي، ممثلا لها بأمثلة عربية، وعقب على ذلك بقول: «من الواضح أنّ النحو العربي لم يكن بعيدا عن هذه الأفكار أيضا بدليل أنّ كلّ تطبيق

630- المرجع نفسه، ص189.

631- محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص264.

632- عبد الوكيل عبد الكريم الرعيض، ظاهرة الإعراب في العربية، ص374-375.

على مذهب النحو التحويلي إنّما تم في هذا العرض بالاستناد إلى القواعد النحوية العربية، بل إنّ علَما شامخا من أعلام تراثنا هو عبد القاهر الجرجاني قد سبق **تشومسكي** إلى تحديد هذه الفروق الدقيقة بين العميق وغير العميق من عناصر الجملة حين فرّق بين النظم والترتيب والبناء والتعليق، فجعل النظم للمعاني في النفس وهو نفسه البنية العميقة عند **تشومسكي**، ويذكرنا كلامه في الترتيب والبناء والتعليق بقواعد التحويل، أمّا البناء فهو البنية السطحية الحاصلة بعد الترتيب بواسطة الكلمات، كما أنّ التعليق هو الجانب الدلالي من هذه الكلمات التي في السياق».[633]

ونلاحظ أنّ هناك انقلاباً في رأي تمام حسان بعد ظهور النظرية التوليدية التحويلية ووصولها إلى المحدثين العرب، فهو الذي كان يقول سنة 1957: «وبهذا نرجو أن نكون قد بينا فساد العامل في النحو، بل فساد التعليل الذي هو أصل العامل» [634]، رجع عن رأيه في سنة 1978 وقال: «يبدو أنّ النموذج التحويلي يمكن أن يطبق على اللغة العربية، ويمكن للغة العربية أن يعاد وصفها لسانيا من خلاله»، وذهب إلى أبعد من ذلك فقال: «من مظاهر الطاقة التفسيرية في النحو العربي ظاهرة التعليل لأحكام النحو وأقيسته».[635]

ولعلّ هذا يوحي بأنّ نظرية العامل كما أسّس لها القدماء لم تتضح جلياً رؤيتها ونتائجها عند المحدثين وربما لم تربط بمظانها النصية اللغوية كما أثيرت عند القدماء.

633- انظر: تمام حسان، تعليم النحو بين النظرية والتطبيق، مجلة المناهل، ع7، 1976، المغرب، ص114.

ومحمد أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص76.

634- تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص278.

635- حسن الملخ، نظرية التعليل لنحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص227.

وعليه فإنّ نظرية تضافر القرائن المعنوية واللفظية لا يمكن لها أن تقوم بديلا لفكرة العامل وأثره في المعمول لعدم تناسقها واطرادها وبلوغها مبلغ القانون العام الذي تُعرف فيه حدود الاطراد وحدود الاستثناء.[636]

ويرفض **شوقي ضيف** القول بالعامل وحجته في ذلك هو إصلاح النحو وإحياؤه حيث أخذ يدعو إلى تيسير النحو التعليمي وذلك بالانصراف عن نظرية العامل لأنّه هو الأصل الذي ينبغي أن نتكئ عليه في تصنيف النحو تصنيفا جديدا، فنحن في هذا التصنيف الجديد لن نُعنى بالعوامل ولا بما يتصل بتقسيم النحاة لها بين عوامل قوية وضعيفة[637]. ويبدو أنّ شوقي ضيف قد تأثّر بآراء ابن مضاء عندما حقّق كتابه "الردّ على النحاة" وأخذ ينادي بما نادى به بدعوى تيسير النحو.

كما يرفض **طه حسين** العامل وحجته هو الآخر تتمثل في الرغبة في تبسيط النحو وتيسيره، حيث نجده يقارن بين دعوته هو ودعوة ابن مضاء فيقول: «إنّ محاولته تدعو إلى مثل ما دعونا إليه، وإن كنّا نحن لم نُرد هدمًا ولكن أردنا تيسيرا».[638]

وتبعه الدكتور **أحمد عبد الستار الجواري** الذي وقف موقفا صارما اتجاه فكرة العامل، وجعلها السبب الأول الذي خرج بالإعراب عن حقيقة معناه وعن واقع وظيفته في النحو، وهو الذي خلق فيه أبواباً لا لزوم لها ولا فائدة فيها، وهو الذي عقّد قواعد الإعراب تعقيداً لا مزيد عليه. ومعنى

---

[636]- أحمد علم الدين الجندي ، في الإعراب ومشكلاته، ص144

[637]- ابن مضاء، كتاب الرد على النحاة، ص 48.

[638]- مجلة المجمع اللغوي، ج7، ص 76، كلمة ألقاها طه حسين سنة 1947.

العمل عنده ما هو إلاّ العلاقة المعنوية التي بين أجزاء الكلام حين يؤلف وتركب أجزاؤه بعضها مع بعض، والأولى في موضوع العامل أن يطرح.[639]

ومن هذا الباب، دعا **عبد المتعال الصعيدي** أيضا إلى إلغاء العامل وتخليص معنى الإعراب منه، ليكون موقوفاً على تصرف أهل العربية في آخر أسمائها وأفعالها وحروفها، بين رفع ونصب وجرّ وجزم، دون الإشارة فيه إلى عامل يقتضيه، وبذلك يُستغنى عن تكلف العوامل في بعض المواضع التي جاء فيها الإعراب من غير عامل لفظي كالمبتدأ والفعل المضارع المرفوع.[640]

كما رأى **فؤاد ترزي** أنّ شغف النحاة بفكرة العامل وتفننهم في استعمالها أدى إلى تعقيد قواعد اللغة العربية و الخروج بها عن غرضها الأساسي.[641]

أمّا **محمد عيد** وهو (تلميذ تمام حسان) يرى "أنّ السبب المباشر في الاختلاف حول العامل فيعود إلى أنّ فكرة العامل بطبيعتها دخيلة على دراسة اللغة، ووجد فيها النحاة مجالا خصبا للتفريع والتعمق وإعمال الذهن، ومن الحق إذن أنْ ينفى هذا الجهد الذهني من دراسة النحو، لأنّه كما يقول ابن مضاء (لا يفيد نطقا ولا يضر جهله) وأن يقتصر فقط على فهم اللغة من خلال عناصرها المطردة، لمعرفة ما يصف هذه العناصر، إذ يتحقق به ما سمّاه ابن مضاء (حفظ كلام العرب)"[642].

---

[639]- أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير، ص46-48.

[640]- انظر: عبد المتعال الصعيدي، النحو الجديد، دار الفكر العربي، د.م، 1366هـ، ص122.

[641]- انظر: فؤاد ترزي، في سبيل تيسير العربية وتحديثها، د.ن، 1973م، ص15.

[642]- محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص233.

كما رفض التقدير النحوي رفضا خالصا مُعربا عن تبنيه للمنهج الوصفي الذي يراه منهجا لغويا خالصا، يصف اللغة المدروسة كما هي، فيبيّن ما لعناصرها من خصائص ومميزات وظنون وآراء شخصية، وذلك أنّ قيام الدراسة على هذا الأساس هو السبيل لوحدة عناصر الدراسة اللغوية وتكاملها، وهو السبيل للوصول إلى نتائج تتفق مع واقع اللغة دون زيف أو اضطراب، فالالتجاء إلى مؤثر خارجي، وتطبيق أفكاره ومبادئه على دراسة اللغة يتنافى مع هذه الحقيقة وهو مرفوض من وجهة النظر الحديثة.[643]

وهذا ما ذهب إليه **محمود حجازي** فقد أخذ على النحاة القدماء ارتكازَهم على نظرية العامل، وما يترتب عليها من تقدير، ويرى أنّ ذلك لا يتفق مع علم اللغة الحديث، ذلك أنّ علم اللغة الحديث، يضع هدفه دراسة التركيب الشكلي لعناصر الجملة وسيلة للتعبير عن المعنى، ومن ثمَّ يُعدُّ المعنى قطبا مهما في دراسة بناء الجملة. ويورد حجازي دليلا على جدل النحاة حول التركيب (حتى + فعل مضارع منصوب) بقوله: «وهنا يقول أكثر النحاة، إنّ التركيب: حتى +فعل مضارع منصوب، ينبغي أن يفسر تقديرا لشيء لا وجود له في التركيب، استدعته النهاية، وهذا ما يرفضه علم اللغة الحديث، فهو يُعنى بالتركيب الموجود فعلا، واصفا له، محدّدا وظيفته، أما التساؤل حول العامل وتخصيصه وتقديره، وما شاكل ذلك، فيتجاوز النطاق الذي رسمه علم اللغة الحديث مجالا لبحثه، إنّ علم اللغة الحديث يدرس التركيب واصفا له في اللغة الواحدة، أو مقارنا إياه في المجموعة اللغوية، ومن هنا نقول، إنّ تعميق البحث يتم بأدوات تختلف عن الجدل المنطقي في نظرية العامل

[643]- حليمة أحمد عمايرة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء، ص227-228.

والاختصاص»[644]. وهكذا نرى أنّ كثيراً من اللغويين المحدثين جعل ما آل إليه التقدير والتأويل في النحو مشكلة من مشكلات نظرية العامل ولن يتسنى حلها إلاّ إذا ألغينا القول بفكرة العامل ذاتها.[645]

ويذهب **صاحب أبو جناح** إلى الاعتقاد أنّه لا توجد هناك قضية أثقلت كاهل الدرس النحوي بالمشكلات وجرّت عليه من المفارقات قدر ما فعلت ذلك نظرية "العامل" ولعلّ أسوء النتائج التي تمخضت عنها هذه المعضلة ذلك النفور والتبرم اللذان يواجه بهما الدارسون من شبابنا موضوعات النحو العربي، بسبب ما يلقونه فيها من عنت وإرهاق أفرزتهما هذه النظرية التعسفية.[646] ويرى أنّه لو لم يكن لها من أثر غير هذا لكان ذلك كافيا، بل ملزما لإبطالها وتقويضها، ليتحرر الدرس النحوي وموضوعاته من آثارها الضارة وظلها الثقيل.[647] غير أنّه بعد ذلك دعا إلى الاحتكام إلى ما يمكن أن يسمّى بالعامل اللغوي، والركون إليه في تفسير الظواهر الإعرابية الذي وُجد صداه في دراسات ابن الطراوة وتلميذه السهيلي وابن مضاء.[648]ويقصد بالعامل اللغوي ما عرف عند النحاة القدماء بالعامل المعنوي، كالخلاف والصرف وغير ذلك.[649]

---

[644]- محمود حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص114-115.

[645]- علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب: أصوله ومناهجه، ص250-252.

[646]- صاحب أبو جناح، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، دار الفكر، الأردن، ط1، 1419هـ-1998م، ص 35.

[647]- المرجع نفسه، ص35.

[648]- المرجع نفسه، ص40.

[649]- المرجع نفسه، ص44 وما بعدها.

ومن الرافضين أيضاً **محمد حماسة عبد اللطيف**، إذ يرى أنّ العامل النحوي بصورته التي يوجد عليها الآن، في كتب النحو العربي، عبء ثقيل على الدارسين، ولا يحقق الفائدة المتوخاة من ابتكاره، ولا معدل عن العدول عنه.[650] ويدعو **الطلحي** إلى هدم هذه النظرية وتقويض بنائها لما لعبته من دور في تشويه نحونا العربي وتزييفه،.[651] ويرى أنّ نظرية العامل نظرية زائفة، ومن الجرم في حق هذه اللغة وفي حق أجيالها أن نظل متمسكين بها كل هذا الزمن برغم عقمها وقلة جدواها وما جرته من وبال على نحونا العربي.[652]

ينكر **الوصفيون** نظرية نحاة العرب القدماء، لأنّها تصدر عن تصور عقلي، ولهذا لا يرون أن تكون الحركة الإعرابية أثرا للعامل النحوي ونتيجة لوجوده، وهذا يتفق ومحاولة ابن مضاء حيث رفض القول بتأثير الكلمات بعضها في بعض، كما يروا أنّ منشأ فكرة التأثير والتأثر هذه هو المنطق الإغريقي؛ فهي فكرة فلسفية دخيلة على اللغة، والبحث في اللغة يجب أن يكون لغويا خالصا، وإنّ الأخذ بفكرة التأثير والتأثر مرفوضة لا يؤذن لها بالدخول في منهج البحث اللغوي.[653]

---

[650]- محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص263.

[651]- مراجع عبد القادر بالقاسم الطلحي، الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا،.ص477.

[652]- المرجع نفسه، ص477.

[653]- انظر: محمد عيد، أصول النحو العربي، ص237، ومحمود السعران، علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)، ص319، ومحمد فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص21، وعلي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ص17وما بعدها.

فمن خلال عرضنا لهذه الآراء يتبين لنا إنكار المعاصرين وهجومهم على نظرية العامل قصد تهديمها وإقصائها من النحو، نظرا لما وجده هؤلاء من تناقض بين أسس هذه النظرية وبين الواقع اللغوي الذي يأبى الانقياد في غالب الأحيان إلى سلطان القواعد والأصول النحوية.

ومما سبق يتبين لنا صعوبة إيجاد بديل لهذا العامل الذي يجعله كثير من اللغويين المحدثين أساس صعوبة النحو ومشكلاته.

-ب- المؤيدون للعامل النحوي:

دافع عدد من الباحثين العرب المحدثين عن العامل النحوي واعتبروه من أهمّ مسائل النحو العربي، كما عدّوه النظرية القادرة على تقديم تفسير منطقي لقضية الإعراب.

يرى **عبد الكريم مجاهد** بأنّه وعلى الرغم ما يعتري نظرية العامل من وهن أو ارتباك أو ضعف، أو تناقض، أو نقص، هنا أو هناك، فإنّها تبقى النظرية التي لا بديل لها في التحليل النحوي العربي الذي يجعل من الإعراب مظهرا خارجيا يخفي وراءه التعليل المعنوي لأيّ حكم نحوي، فهناك علاقة جدلية بين العامل والعلامة الإعرابية من ناحية، وبين العلامة الإعرابية والمعنى أو الوظيفة النحوية من ناحية أخرى، ويقول: « ما دمنا بحاجة إلى المعنى في كلامنا، ونحن كذلك بالطبع، فإنّنا بحاجة إلى الحركة الإعرابية التي ترمز إليه أو يستدل بها عليه، ولا توجد الحركة الإعرابية إلاّ بتأثير من عامل

ما، ولا حركة إعرابية إطلاقا دون عامل. وعلى ذلك لا يمكننا الاستغناء عن العامل لأنّ في هدمه تقويضا لجوهر النظام اللغوي العربي ».[654]

أمّا **عباس حسن** فقد انتقد نظرية العامل أوّلا واعتبرها مشكلة من مشاكل النحو، كما حذّر من الغلو فيها.[655] ولكنّه عاد فأثنى على هذه النظرية واعتبرها أسلوبا سهلا للتناول كما ردّ على المطاعن الموجهة لنظرية العامل، وتمسك بأنّها أسلوب تربوي ناجح في كتابه القيم "النحو الوافي".[656] لأنّها تساعد على امتلاك اللّغة ووعي العلاقات القائمة بين أجزاء جملها وتراكيبها.

كما تولّى **محمد عرفة** الردّ على إبراهيم مصطفى في كتابه "النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة لهجومه على العامل النحوي".[657] ودافع عن نظرية العامل بقوله: «وفي الحق أنّ نظرية العامل لو كانت عند النحاة كما ظنّها المؤلف لكانت هذرا يجب حماية العلم منه، وحمقا يجب أن يظهر العقل من التفكير بمثله، ومن الواجب أن نتخلّص منها، وأنّ من يخلصنا منها يكون أمن الناس على هذا العالم العربي، وعلى دارسي لغتهم»[658] وقد أثنى على نظرية العامل النحوي بقوله:

---

[654]- عبد الكريم مجاهد، الإعراب ومشكلاته، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلة 76، الجزء3، ربيع الآخر 1422هـ-تموز (يوليو) 2001م، ص545-546.

[655]- عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، مصر، 1966م، ص من 186 إلى 207.

[656]- عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص 73.

[657]- محمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ص75 وما بعدها.

[658]- المرجع نفسه، ص110.

«ستجد هذه النظرية دائما سحرها، وسيطرتها على العقول، وستكون أبدا قوية لا تهافت فيها، ولا هلهلة وسيلجأ المرء دائما إليها»[659].

أما **فخر الدين قباوة** فقد تحدث عن المحاولات التي قام بها بعض الباحثين العرب في تفسير العمل النحوي فقال: «إنّ تلك المحاولات، لم تستطع أن تضع حلا يشمل كل ظواهر الإعراب ويفسر وقائعه تفسيرا لغويا عمليا، وإن كانت قد طرحت حلولا لبعض المسائل الجانبية المحدودة مع خلاف في درجات الكم والنوع».[660] وقد حاول فخر الدين قباوة أن يضع نظرية من شأنها أنْ تفسر العمل النحوي، وقد سمّاها نظرية الاقتضاء. فالعامل عنده هو ما يقتضي كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب.[661] فلا عمل نحويا، بدون اقتضاء تركيبي، وإنّما كان للعامل وظائفه في المعمولات لاقتضائه إيّاها.[662]ولذا قلنا: إنّ العامل هو ما يقتضي وظائف نحوية، وعلامات إعرابية تخصصها وتحدد هُويتها، في مجال التركيب النحوي، هذا مع العلم أنّ العامل قد يغيب لفظه أو يُضمر، فيُجزئ عنه العنصران الآخران: المعنى النحوي، ومراد مرسل الكلام.[663]

ويرى **وليد عاطف الأنصاري** أنّ هذه النظرية تعدّ حجر الزاوية في النحو العربي لما لها من المكانة والأهمية، فلقد رسخت جذورها في هذا النحو، ولم تنجح المحاولات الكثيرة لهدمها وإلغائها؛ وأمّا

659- المرجع نفسه، ص111.

660- فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، سلسلة البحوث والدراسات في علوم اللغة والأدب، د.ن، د.ط، د.ت، ص115.

661- المرجع نفسه، ص133.

662- شرح المفصل، ج7، ص62.

663- فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النحوي، ص146.

ما يؤخذ عليها فأمر يسير يمكن تداركه، وذلك بتخليصها ممّا علق بها من سوء التقدير في بعض الأحيان.[664]

وهذا ما ذهب إليه **مصطفى بن حمزة** حيث يقول: «إنّ تشذيب نظرية العامل من التعقيد وإيقافها عن الغوص عن العلل التي تحول الدرس النحوي إلى تفلسف أمر تستدعيه طبيعة اللغة وهي مهمة لابدّ أن ينهض بها كل دارسي هذه اللغة وليست هذه المحاولة ملغية نظرية العامل من أصلها من حيث هي مؤشر سلامة التركيب ووجوب التجاوب والتناغم بين عناصره».[665]

أمّا **عبد العزيز عبده أبو عبد الله**، فيدافع عن النحاة الأوائل من التهم المنسوبة إليهم ويشيد بأعمالهم وبمقرراتهم بقوله: «والحق أنّ النحاة أبرياء ممّا اتّهموا به بل أذكياء بارعون فيما قرّروه بشأن نظرية العامل التي قامت على أساس يوافق خير أسس التربية الحديثة لتعليم اللغة وضبط قواعدها وتيسير استعمالها...»[666].

وأمّا الأستاذ **علي النجدي ناصيف** فقد دافع عن العامل وهو بصدد الدفاع عن أثر من آثاره وهو التأويل والتقدير، إذ يرى أنّ التأويل والتقدير كليهما ضرورة في العربية، لكثرة الإيجاز فيها والحذف إذ كانت لغة قوم يغلب عليهم الذكاء، ويكفيهم في الفهم الإشارة والرمز.[667] ويرى أنّ النحاة لم

664- وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي: عرضا ونقد، ص189.

665- مصطفى بن حمرة، نظرية العامل في النحو العربي، دراسة أصلية وتركيبية، ص408.

666- عبد العزيز عبده أبو عبد الله، المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، القسم الأول، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، طرابلس، ص31.

667- من قضايا اللغة والنحو، ص83.

يخلقوا التأويل والتقدير خلقا، ولا تكلّفوا القول فيهما ارتجالا ولكنّهم اعتمدوا فيهما على مبادئ سليمة وأصول مقرّرة فقاسوا النظير على النظير واستدلّوا بالحاضر على الغائب ورأوا المحذوف في المذكور تهديهم رواية واسعة وملاحظة بارعة، وتجربة طويلة، وحس لغوي غير مدخول[668].ويؤيدهم في كلّ هذا الاطلاع الواسع والقياس الصحيح،[669] وهذا رأي وجيه.

ويرى **عبد الله الكيش** بأنّ «نظرية العامل النحوي نظرية تعليمية لا غبار عليها، إنْ تخلصت ممّا يشوبها من الغلو في الحذف والتقدير، لأنّها تستند إلى أساس إسلامي واضح، يؤكّد أنّه لا يوجد شيء بدون موجد، ولا يحدث مسبّب بدون سبب، فكلّ حركة تطرأ على آخر الكلمة في الجملة العربية المفيدة، لابدّ أنْ يكون لها سبب سمّوه عاملا». ثم يقول: «من المحقق أنّ خطأ الدعوة إلى إلغاء العامل النحوي، والاستغناء عنه في الدراسة النحوية خطأ ظاهر،... فالدعوة إلى إسقاط هذه النظرية وتجريد الدراسة النحوية العربية منها تعدّ من قبيل المكيدة المبينة لترويج مذاهب الهدم».[670]

ويرى **حسن خميس الملخ** أنّ «نظرية العامل من أرقى ما وصل إليه البحث العلمي في النحو العربي، إنْ لم تكن بالفعل هي الأرقى، فهي نظرية تفسيرية تفسّر ظاهرة الإعراب في العربية، والإعراب أبرز ظواهر العربية، كما أنّ العامل أبرز تفسيرات هذه الظاهرة».[671]

668- المرجع السابق، ص92.

669- المرجع نفسه، ص97.

670- عبد الله الكيش، العامل النحوي في ميزان النقد، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، ع 13، طرابلس، ص475- 477.

671- حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص211.

كما يُعرف نظرية العامل في أبسط صورها بأنّها اقتران بين عنصرين يُسمّى الأوّل منها عاملا والثاني معمولا. وظيفة الأوّل طلب تقيّد الثاني –المعمول– بالحكم الإعرابي الذي يناسب موقعه، ووظيفة الثاني التدليل على تنفيذ طلب الأول –العامل– بعلامة إعرابية تصلح أمارة على الحكم الإعرابي، فيكون تفسير العلامة الإعرابية، اقتضاء العامل لها، وهذا الاقتضاء ناتج عن الاقتران الشكلي المنتظم بين العامل والمعمول»[672]؛ أي شَبَّهَ نظرية العامل بفكرة الساكن والمتحرك في العروض.

ويقول في موضع آخر: «إنَّ نظرية العامل تعكس موقفاً فكرياً من الحياة في نظر المسلمين، وتقدّم تفسيراً معقولاً لظاهرة التصرف الإعرابي، يبقى معقولاً مقبولاً مادام لا يوجد بديل مقنع». [673]

ويقول **محمد خير الحلواني**: «إذا تجاوزنا الأصوات الضعيفة التي ظهرت في الوطن العربي، بدت لنا نظرية القدماء في العامل أقرب إلى الصواب وأكثر دنوًا من المنهج الوصفي، وأشمل تفسيرا لظواهر اللغة الإعرابية، على أن تخلص من شوائب التكلف، وتنقى ممّا علق بها من آثار المنطق وسوء التأويل.»[674]

---

[672]- المرجع السابق، ص211.

[673]- حسن خميس الملخ، الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، ط1، عمان، الأردن،2001م، ص83.

[674]- محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص217.

-2- موقف المحدثين من العامل النحوي في ضوء المدرسة التوليدية التحويلية:

يرى **نهاد الموسى** أنّ قضية العامل بما تجلبه من تأثير مشابهة لظاهرة المُعلم وغير المُعْلم لدى البنيويين (Unmarked، Marked)؛ (الأصل والفرع)، إذ يقول: «ولعلّ نظام الإعراب الذي فسّروه على أساس القول بالعامل إنّما يقوم في بعض وجوهه على هذا المبدأ (مبدأ المعْلم وغير المعلم)، فإنّهم عملوا في ضبطه، ضبطا منطقيا مطلقا جعل الثنائية الظاهرة في بعض جوانبه متوحدة».[675]

وقد علّل ذلك بأنّ العوامل عند النحويين قسمان: عوامل لفظية مثل كان وأخواتها، وإنّ وأخواتها...، وعوامل معنوية كالابتداء. وواضح أنّ العوامل اللفظية علامات ظاهرة وأنّ العوامل المعنوية ليست كذلك، إنّما هي معان مجردة.[676] وبعبارة أدقّ أنّه من الفروق المهمة بين العوامل اللفظية والمعنوية، أنّ العوامل اللفظية تمثّل علامات بارزة، أمّا العوامل المعنوية، فهي تمثّل مُعْلما بعدم وجودها؛ أي أنّ تصنيف العوامل اللفظية والمعنوية يرجع إلى هذه الطريقة فالأولى "علامات ظاهرة" والثانية "لا علامة لها".

ويستشهد **نهاد الموسى** بقول ابن الأنباري في سياق احتجاجه لمذهب سيبويه: «فإن قيل فلِمَ جعلتم التعري عاملا، وهو عبارة عن انعدام العوامل؟ قيل: لأنّ العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة، إنّما هي أمارات وعلامات، فإذا ثبت أنّ العوامل في محل الإجماع إنّما هي أمارات

---

[675]- نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشر، الأردن، ط2، 1408هـ-1987م، ص47.

[676]- المرجع نفسه، ص47.

وعلامات؛ فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود الشيء، ألا ترى أنّه لوكان معك ثوبان، وأردت أن تميّز أحدهما على الآخر، لكنت تصبغ أحدهما مثلا، وتترك صبغ الآخر، فيكون عدم الصبغ في أحدهما كصبغ الآخر، فيتبيّن بهذا أنّ العلامة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء، وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعري من العوامل اللفظية عاملا.[677] وعلى هذا النحو يتعيّن الاسم والفعل كلّ منهما بدليل، ويتعيّن الحرف بأنّه «خلا من دليل الاسم والفعل»[678].

وفي هذا يلتقي النحاة العرب مع مبدأ مهمّ من مبادئ البنيوية، وهو مبدأ المعْلم وغير المعْلم والذي تصنّف الأبواب النحوية على أساسه وفقًا لوجود علامات دالة عليها».[679]

وقد تعجّب **نهاد الموسى** من اعتراض الشكلانيين على نظرية العامل مع أنّ مبدأها وجوهرها منسجم مع منحاهم في ضبط الشكل اللغوي بعلائق بنيوية خالصة.[680]

كما لاحظ نهاد الموسى بأنَّ مجمل استدراك **تشومسكي** على البنيويين مستشعر في استطلاعات سيبويه في "باب اللفظ للمعاني" من أوائل كتابه.[681] كما يؤكد وجود مفهوم التحويل في النحو

---

[677]- ابن الأنباري، أسرار العربية، شرح وتحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، 1377هـ، ص68.

[678]- نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص 48.

[679]- حليمة أحمد عمايرة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء في ضوء المناهج المعاصرة: دراسة تحليلية، ص130.

[680]- نهاد الموسى، الصورة والصيرورة، بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي، دار الشروق، الأردن، ط1، 2003م، ص121.

[681]- نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص52.

العربي بقوله "والمفهومان؛ مفهوم التحويليين (ويقصد تشومسكي وهاريس) ومفهوم الخليل وابن جني في منتهى النظر متواردان في نسيجهما الأساسي."[682]

وأكدّ **عبده الراجحي** وجود أصول مشتركة بين النحو العربي والمنهج التوليدي التحويلي، وقد أفرد فصلا عاملا في كتابه "النحو العربي والدرس الحديث" لبيان الجوانب التحويلية في النحو العربي.[683]

ورأى أنّها تتمثل في:

1) قضية الأصلية أو الفرعية.

2) قضية العامل التي كانت ولا تزال حجر الزاوية في النحو العربي.[684] معترفاً بعودتها في المنهج التحويلي فقال: «إنّ قضية العامل في أساسها صحيحة في التحليل اللغوي، وقد عادت الآن في المنهج التحويلي على صورة لا تبتعدُ كثيرا عن الصورة التي جاءت في النحو العربي»[685]حيث نجد تماثلاً بين التعبيرات التي تربط بقضية العامل مثل تعبير" in the scop of" وبين التعبيرات التي جاءت في النحو العربي الحديث عن العامل.[686]

682- المرجع السابق، ص5.

683- النحو العربي والدرس الحديث، ص143.

684- المرجع نفسه، ص147.

685- المرجع نفسه، ص148.

686- المرجع نفسه، ص148.

وقد قال الراجحي مثل هذا في كتابه "فقه اللغة في الكتب العربية": «ولكننا نشيد أنّه مهما يكن أمر المعترضين على فكرة العامل كما وردت في النحو العربي، فإنّها كانت ولا تزال أساسا صالحا لتحليل الظواهر العربية ولا تزال مستعملة في الدرس النحوي الحديث الذي يتناول لغة تخضع لظواهر إعرابية»[687]

كما يرى أنّ قضية العامل تقودنا إلى قضية التقدير التي يمكن أنْ تفهم على ضوئها الظواهر المشتركة في اللغات ومنها ظواهر الحذف والزيادة وتغيير الترتيب وغير ذلك.[688]

وبذلك أثبت الراجحي اشتراك النحو العربي والنحو التوليدي التحويلي في اعتماد مسألة العامل في بحوثهما اللغوية.

ولعل إشارة الراجحي إلى هذا الاشتراك ليس إلا مثالا واحدا يبين أنّ أبرز ما يجمع بين النحو العربي والمنهج التحويلي هو الأصل العقلي فيهما.[689]

ومن القائلين بنظرية العامل النحوي **عبد الرحمن الحاج صالح** الذي قام بدراسات، جعلها تحت عنوان "النظرية الخليلية"، وقد ظهرت هذه النظرية في إطار التوفيق بين القديم والحديث وهذا بعد عكوف الباحث على إعادة صياغة النظرية اللسانية المنبثقة من التراث اللساني العربي[690]

687- عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، ص158.

688- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص149.

689- المرجع نفسه، ص157.

690- عبد الرحمن الحاج صالح، دور النظرية الخليلية الحديثة في النهوض بالبحوث الحاسوبية الخاصة باللغة العربية، ندوة قضايا اللغة العربية، عصر الحوسبة والعولمة، مجمع اللغة العربية، عمان، 2002م، ص

فالمدرسة الخليلية تطمح إلى ربط الماضي بالحاضر فتقترح قراءة جديدة تجديدية لتراثنا اللغوي العربي في ضوء النظريات والمبادئ العلمية الحديثة.

بدأ عبد الرحمان الحاج صالح بوصف المبادئ المنهجية التي بنيت عليها هذه النظرية وذلك بالمقارنة بين المبادئ التي تأسست عليها اللسانيات الحديثة وخاصة البنيوية والنحو التوليدي التحويلي وبين هذه النظرية.[691]

فقد استخرج مفاهيم ومبادئ النظرية الخليلية من النظرية العربية القديمة ويعتقد أنّه لا توجد نظرية أخرى استخرجت من النظر في اللغة العربية سوى النظرية التوليدية التحويلية التي أفادت في ذلك من النظر في اللغة العبرية على المنوال التي تُنوولت به في القرون الوسطى (على حدّ تعبيره).[692]

كما يرى أنّ هذا التوافق الكبير في الأنظار اللغوية، يرجع إلى انتقال العلم العربي إلى الغرب اللاتيني، وذلك أن (سلفستر دي ساسي) كان عالما بمفاهيم النحاة العرب اللغوية، وأنّه أستاذ (فون همبولدت)، الذي هو أول من ألمح بصراحة إلى طبيعة القدرة اللغوية الخلاقة، ثم استفاد **تشومسكي** من هذه الأنظار جميعا.[693]

---

[691]- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 2007، ص207.

[692]- المرجع نفسه، ص226.

[693]- انظر: عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللسان الحديثة، مجلة اللسانيات الصادرة عن معهد العلوم اللسانية والصوتية التابع لجامعة الجزائر، مج1 (ج 1-2) ومج2 (ج1).

ويرجع عبد الرحمان الحاج صالح الفضل إلى **تشومسكي** الذي أعاد لمفهوم التحويل قيمته ودوره[694] إلا أنّه في النظرية "Standard" ليس فيها خصوصية لغوية فهي في نظره لا تعرف إلا نوعا واحدا في التحويل وهو الذي يربط بين ما يسمونه بالبنية العميقة والبنية السطحية، فهذا نظيره في النظرية العربية هو التحويل التقديري، إلا أنّ النحاة العرب لم يكتفوا بالتحويل التقديري بل عمموا التحويل غير التقديري وأجروه على التحويل بأجمعه أو بعبارة أخرى جعلوا النظام كلّه أصولا وفروعا.[695]

كما يذكر الباحث أمثلةً تدل على العجز الذي تمثل في عدم قدرة النمط الخاص بالمكوّنات الفرعية على بيان اللبس الذي قد يعترى الكلام؛ وذلك مثل: "ضربُ الرجلِ" (مضاف ومضاف إليه) فهل الرجل ضاربٌ أم مضروب؟ فالتحليل إلى مكوّنات قريبة يكتفي ببيان أنّ لفظتي "ضربُ" و"الرجل" مكوّنان قريبان من المكوّن الأكبر "ضربُ الرجل" ولا يستطيع أن يبين أنّ لهذه العبارة احتمالين "ضربُ الرجلِ زيدًا" أو "ضربُ الرجلِ زيدٌ" وهذا لا يمكن أن يُعرفَ إلا بالنمط التحويلي؛ فالعبارتان هما في الحقيقة أصلان للعبارة "ضربُ الرجلِ" لأنّ هذه الأخيرة تحتمل معنيين» وهذا يُعرف عند العرب "بالتقدير" وميّزوا في هذا المثال بالذات بين ما كانوا يسمّونه بالإضافة المحضة والإضافة اللفظية.[696]

---

[694]- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص 215.

[695]- المرجع السابق، ص215- 216.

[696]- انظر: الموجز لابن السراج، ص60.

وانظر: الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص 237.

كما تحدث الباحث عن التحليل التوقعي (predictive analysis) في العلاج الآلي: «وهو مبني على الفكرة بأنّ الجزء المتقدم من الجملة هو حدُّ لما يحتمل أنْ يتوقع مجيئه من الكلم في الجزء المتأخر» وقد حاول **تشومسكي** أنْ يبين أنّ التحليل التوقعي هو مساو في قوة التوليد للنمط التوليدي المستقل عن السياق،[697] لذلك قام بتطوير نظريته بحيث أدخل فيها مفهوم العامل بعد وضعه لمفهوم الأثر (trace).[698]

أما مفهوم العمل عند عبد الرحمن الحاج صالح، فهو ما يتفرع عليه من مفهوم العامل ومفهومي المعمول الأول والمعمول الثاني فلا سبيل إلى وجود كلّ ذلك إلا عند الخليل وسيبويه وما تابعهما. فالعامل هو العنصر اللغوي الذي يؤثر لفظا ومعنى على غيره كجميع الأفعال في العربية وما يقوم مقامها **مثل حروف النصب**، أما المعمول الأول في العربية فهو المعمول الذي لا يمكن أنْ يقدم على عامله أبدًا وهو دائما اسم أو ما أخذ حكمه، وحكمه الإعرابي أنْ يكون فاعلا لفعل أو اسما مبتدأ أو ما يقوم مقامه **كاسم كان وأخواتها واسم إن وأخواتها**، وكلّ ما زاد على ذلك فهو عنصر تخصيص.[699]

ومن هنا فإنّ النظرية الخليلية الحديثة هي نظرية لسانية معاصرة تؤكّد ضرورة الرجوع إلى التراث العلمي اللّغوي الأصيل، والنظر فيما تركه العلماء الأوائل المبدعون، وتفهّم ما قالوه من الحقائق

---

[697]- المرجع السابق، ص239.

[698]- المرجع نفسه، ص240.

[699]- المرجع نفسه، ص288.

العلمية لفهم أسرار فقه اللغة العربية، وإجراء مقارنة نزيهة بين نظرية النحاة العرب الأولين، والنظريات اللسانية الحديثة التي ظهرت في الغرب، مع تحيين الوقائع النحوية وفق التطورات الجبارة التي تعرفها التقنيات المعاصرة.[700] وإجمالا فإنّ عبد الرحمان الحاج صالح يدعو إلى الموضوعية التي تفرض على العالم ألاّ يتعصبَ للقديم باسم التراث ولا يناصر الغربي باسم الحداثة.

ويرى **مازن الوعر** أنّ مسألة العامل والمعمول هي نظرية نحوية دقيقة انطلق منها سيبويه متأثرا بالبذور الرياضية الأولى التي ورثها عن أستاذه الخليل بن أحمد وذلك لتحليل بنية اللغة العربية قد تتبعه في هذا المسار عبد القاهر الجرجاني في كتابه "العوامل المائة"، الذي يكشف عن تتبع القدماء للنظرية في بداياتها التي أصبحت تأخذ شكلاً مستقلا في التأليف.[701]

ومن وجهة نظر لسانية حديثة يقول:" إنّ نظرية العامل هي نظرية هامة جدا. وتأتي أهميتها من تشابهها بالنظرية التجديدية التي وضعها اللساني الأمريكي **تشومسكي** وأسماها (Government and Binding Theory) أي (نظرية العامل والربط الإحالي)[702] وهذا من الوجهة النحوية، أما من الوجهة الدلالية فإنّ نظرية العامل تشبه نظرية اللساني الأمريكي ولتر كوك والتي أسماها (Case Grammar Theory) أي (نظرية الحالات الدلالية)."[703] فطِبقاً لهذه النظرية يُعد الفعل العامل الرئيس الذي يحكم العناصر اللغوية الأخرى نحوياً ودلالياً.

---

[700]- صالح بلعيد، مقالات لغوية، دار هومة، الجزائر، 2004، ص41.

[701]- مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية و فلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، ص98.

[702]- المرجع نفسه، ص98.

[703]- المرجع نفسه، ص99.

فالعامل بالمفهوم العربي- عنده- يشبه إلى حدٍّ ما مفهوم "العلاقة الرابطة" عند **تشومسكي**. تلك العلاقة التي تربط العناصر اللغوية سواء أكان الربط في مستوى البنية السطحية أم في مستوى البنية العميقة (الظاهر والمقدر بعبارة سيبويه).[704]

ويقول في موضع آخر: «والواقع أن اللسانيات الحديثة كشفت أن الخليل وسيبويه كانا قد انطلقا من نظرية تجريدية عاملية-علائقية أثبتت صحتها نظرية **تشومسكي** التقنية، تلك النظرية المسماة بـ"منهج العمل والربط الإحالي، Government and Binding Theory" ومن يمعن النظر في هذه النظرية فسيكتشف أنّ ما فعله سيبويه يُعدُّ عملا عمليا دقيقا استفاد في صياغته من بذور التفكير الرياضي الذي اتسم به أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي».[705]

وقد حاول أنْ يقيم نظرية لسانية عربية حديثة يمتزج فيها منهج القدماء والمنهج التصنيفي الذي وضعه ولتركوك والمنهج التوليدي التحويلي الذي وضعه **تشومسكي**.[706]

وعرض حسام البهنساوي المنهج التوليدي التحويلي عرضاً ضافياً، ومما انتهى إليه أن "نظرة مقارنة دقيقة بين الأسس التي اعتمدت عليها المدرسة التوليدية التحويلية، وبين القواعد النحوية التي أرساها العلماء العرب، لتؤكد لنا أنّ النحو العربي لم يكنْ بعيداً عن هذه الأسس

---

[704]- المرجع السابق، ص102.

[705]- مازن الوعر، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي، الشركة المصرية، دار نوبار، القاهرة، ط1، 1999، ص75-76.

[706]- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص25، ص52.

والأفكار."[707] كما حاول إثبات أنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي، قد أدرك أهمية العامل قبل **تشومسكي**، فقد اهتدى النحاة- على حدّ زعمه- إلى إدراك قدرة التفاعل والتأثير بين مكوّنات التركيب النحوي بعضها مع بعض.[708] وإذا كان **تشومسكي** قد فطن لأهمية العامل، بعد تطورات متلاحقة لنظريته التوليدية، فإنّ الخليل قد أدرك ذلك منذ أمد بعيد دون حاجة إلى تغيير أو تطوير ومن ثم فإنّ **تشومسكي** وإنْ كان قد انتهى بنظرية العامل، فإنّ الخليل قد ابتدأ بها.[709]

أمّا **محمد علي الخولي** فقد حاول في كتابه "القواعد التحويلية للغة العربية" استخراج قوانين تحويلية تستطيع أنْ تفسر العديد من جمل اللغة العربية، من غير أنْ يقترحها بديلا عن القواعد التقليدية، وبهذا تعدّ هذه الدراسة أوّل محاولة لوصف النحو العربي على أساس القواعد التحويلية، حيثُ وجد الخولي فرضية **تشارلز وفيلمور** (Charles Fillmore) المعروفة بنحو الحالات (Grammaires de Cas)، والمطوّرة عن نظرية **تشومسكي** في مرحلتها الثانية، أكثر ملاءمة للعربية -حسب زعم الخولي- لبساطتها وعالميتها، فقد فضلها على فرضية **تشومسكي** و**جليسين**

---

[707]- حسام البهنساوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د. ط، 1414هـ-1994م، ص30.

[708]- المرجع نفسه، ص58.

[709]- المرجع نفسه، ص60.

وروبرس.[710] وقد رفض بعضُ المحدثين هذه المحاولة جملة وتفصيلاً؛ لأنّها خارجة عن طبيعة اللغة العربية وبعيدة عن الواقع الاستعمالي؛ كما ينقصها الشمول لتفسير الظواهر كلّها. [711]

كما كتب **ميشال زكريا** عن النظرية الألسنية والقواعد التوليدية التحويلية، فعرّف النظرية التحويلية موضِحا أنّها تسعف في تعميق دراسة اللغة[712] ووضع التعديلات التي طرأت على النظرية، وبخاصة في نماذجه الأولى، ابتداءً بالقاعدة النحوية المحدّدة، مرورا بالتركيب الجملي أو ما يُعرف بإعادة كتابة الجملة، ووصولا بالنحو التحويلي.

وقد قلّل ميشال زكريا من قيمة التراث النحوي العربي وذلك لأنّ معطياته ناقصة، وبالتالي لا تصلح لوصف اللغة العربية الحالية، ويرى أنّ النظريات اللسانية يمكن أنْ تشكل بديلاً عن النحو العربي.[713]

فقد كتب كثيرا من الكتابات اللسانية قارن في بعضها بين التراث العربي وما هو موجود في الغرب كمقارنته بين **تشومسكي** وسيبويه، وبين **تشومسكي** وابن خلدون وغير ذلك، والذي يشدّ الانتباه في كتابات ميشال زكريا اللسانية تركيزه على الطابع الشكلي إذ يبدو أنّ للرجل هدفا يتمثل

---

[710]- محمد علي الخولي، القواعد التحويلية للغة العربية، ص 62-69.

[711]- انظر: حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات العربية المعاصرة، ص274، عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2009م، ص83.

[712]- ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية(الجملة البسيطة)، ص5.

[713]- المرجع نفسه، ص5.

في تعريف ناشئة الجامعات العربية باللسانيات العامة وباللسانيات التحويلية على قواعد اللغة العربية وغيره من الكتب.[714]

كما تأثّر **خليل أحمد عمايرة** بالمنهج التحويلي وذلك في كتابه (في نحو اللغة وتراكيبها)، فقد درس النظرية التوليدية التحويلية، واستعان بها في تحليل الجملة العربية، ولكنّه يخالف **تشومسكي** في استعماله عناصر التحويل ومفهوم البنية السطحية والبنية العميقة، ويعدّ عنصر الحدس فرضية بعيدة المنال؛ أمّا من حيث المنهج، فمنهجه وصفي، حيث حاول فيه أنْ يفيد من مُعطيات النحو القديم ليصل إلى تصور أفضل يجمع بين إدراك بعدي المبنى والمعنى معا.[715]

وقد بدأ عمايرة من تعريف يرتضيه للجملة، فيرى أنّها الحدّ الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه، ويسمّيها الجملة التوليدية أو المنتجة (اسم فاعل)، بشرط أنْ تسير على نمط من أنماط البناء الجملي في اللغة العربية، وتقع الجملة التوليدية في إطارين كبيرين: الاسمية والفعلية، فهي إمّا توليدية اسمية أو تحويلية فعلية.[716]

1- توليدية اسمية: ويحصر أهمّها فيما يأتي:

أ- اسم معرفة + اسم نكرة.

ب- اسم استفهام + اسم معرفة.

---

[714]- بشير إبرير، التفكير اللساني التربوي في التراث وإشكالات قراءته، ص120.

[715]- حليمة أحمد عمايرة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء في ضوء المناهج المعاصرة، ص 66، وخليل أحمد عمايرة ، في نحو اللغة وتراكيبها، ص91.

[716]- خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)، ص87.

ج- شبه جملة (ظرفية أو جار ومجرور) + اسم نكرة.

2- توليدية فعلية، ويحصر أهمّها في ما يأتي:

أ- فعل + اسم مرفوع (أو ما يسد مسده، ظاهراً أو مستتراً كما في فعل الأمر).

ب- فعل + اسم مرفوع + اسم (أو اسم مقترن بحرف جر).

ويرى أنّ هذه الأطر جميعها وما يتفرّع منها قد يجري فيها تغيير في مبانيها الصرفية أو فيما فيها من فونيمات ثانوية (النبر والتنغيم)، فيترتب على ذلك تغيير في المعنى وانتقال في تسمية الجملة، فتصبح الجملة جملة تحويلية في معناها اسمية أو فعلية في مبناها.[717]

كما أنّ هذه الجمل تفيد في وضعها التوليدي معنى إخباريا إلاّ أنّها قد تفيد معانٍ أخرى وذلك بتعرّضها لعناصر التحويل الآتية:

1- الترتيب.

2- الزيادة.

3- الحذف.

4- الحركة الإعرابية.

5- التنغيم.[718]

[717]- المرجع السابق، ص87، 88.

[718]- المرجع نفسه، ص88 إلى 177.

ويرى عمايرة أنّ هذه هي العناصر الرئيسة التي تنقل الجملة من توليدية فيها معنى سطحي إلى تحويلية فيها معنى عميق، أمّا وجود الحركات الإعرابية –عنده– على أواخر الكلم، فإنْ لم تكن عنصراً تحويلياً فهي اقتضاء قياسي ليس غير.[719] فلا أثر لعامل ولا حاجة لتقدير عامل؛ فهو يرى أنّ الحركة الإعرابية تكون اقتضاء لقياس لغوي جاء عن العرب الأول، ورصد النحاة القدماء له أبواباً نحوية أعطوا لكل باب نحوي حالة إعرابية ولها حركة معينة، وقد تتغيّر الحركة الإعرابية اقتضاء لعنصر من عناصر التحويل كالزيادة أو الحركة التي تنقل معنى الجملة من الخبرية إلى معنى التحذير أو الإغراء أو الاختصاص أو المعية أو إلى معنى الاستفهام بعد "كم" تفريقا لها عن الخبرية.[720]

فالجملة: **محمد مجتهد.**

إذا دخلت عليها (كان) مثلا اقتضت أنْ يكون الخبر منصوبا محوّلا إلى الزمن الماضي في حين إذا دخلت عليها (إنّ) مثلا اقتضت أن يكون المبتدأ منصوبا محوّلا إلى حالة التوكيد.[721]

فليست الحركة الإعرابية بأثر عامل البتة، بل هي حركة اقتضاء إمّا لكلمة أو لحرف جاء زيادة على الجملة التوليدية كما في المبتدأ بعد (أنّ) أو الخبر بعد كان أو الفاعل بعد أفعال الشروع والمقاربة والرجاء في مثل: أخذَ عليٌ يدرسُ.

---

[719]- خليل أحمد عمايرة، في التحليل اللغوي، منهج وصفي تحليلي وتطبيقه على التوكيد اللغوي، والنفي اللغوي، وأسلوب الاستفهام، تقديم سليمان حسن العاني، مكتبة المنار، الأردن، ط1، 1407هـ-1927م، ص95.

[720]- المرجع السابق، ص95.

[721]- المرجع نفسه، ص96.

حيث اقتضى تقدم الفاعل على الفعل للأهمية، وليس لأنّه كان مبتدأ فتحوّل إلى اسم آخر. أو هي حركة اقتضاء لمعنى جديد تنصرف إليه الجملة بكاملها كما في التحذير والإغراء والاختصاص والمعية...الخ، وليست أثرا لعامل ظاهر أو مقدر، وما كان تقدير النحاة لعامل، وهو فعل متعدّ، إلا تبريرا للحركة الإعرابية التي هي فتحة، ولو كانت الحركة ضمّة لكان الفعل المقدر يحتاج إلى الاسم المرفوع فاعلا له.[722]

حاول **خليل أحمد عمايرة** تقديم وصف عام للعربية وأساليبها، إذ تبنى منهجا وصفيا شمل الاتجاه التوليدي والتحويلي **لتشومسكي**، فقد عمل على إحداث دلالات جديدة وفهم جديد لنظرية **تشومسكي**، فأفاد من فكرة النظرية ومصطلحاتها من دون مفهوماتها التي عناها **تشومسكي**.

فالجملة التحويلية عنده هي المعنى العميق أو المعنى المقصود أو الدّلالي وتعني في الوقت نفسه (الجملة التوليدية + عنصر من عناصر التحويل)، والبنية السطحية عنده هي الجملة المنطوقة، أما البنية العميقة فهي ما يمكن أنْ تحتمله الجملة المنطوقة من معانٍ.[723]

كما نستنتج أنّ خليل أحمد عمايرة قد فسّر العامل تفسيراً آخر؛ فلا يرى في النحو عاملا ولا معمولا؛ وإنّما يجعل المعنى هو المقتضي للحركات الإعرابية؛ أي أنّ مصطلح الاقتضاء عنده يساوي مصطلح العمل عند النحاة، وعلى هذا فإنّه لا فرق بين نظرة النحاة للعامل ونظرة خليل عمايرة وإنّما الفرق في الاصطلاح فالنّحاة أجمعوا على الإعمال وخليل عمايرة قال بالاقتضاء.

---

[722]- المرجع نفسه، ص97.

[723]- حسن عبد الغني جواد الأسدي، مفهوم الجملة عند سيبويه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت، ص15.

وحاول **عبد القادر الفاسي الفهري** تطبيق النظرية التوليدية التحويلية، مختارا فرضية العالمة الأمريكية برزنان (J. Bresnen، 1978) إطارا نظريا في عمله. ويعتقد الفاسي أنّ اللغة العربية بحاجة إلى إعادة وصفها من جديد لأنّ اللغة التي وصفها سيبويه ليست هي الموجودة حاليا، بالنظر إلى الكثير من خصائصها التركيبية والصرفية والصوتية.[724] كما أنّ المعطيات التي وُجدت عند القدماء مُعطيات ناقصة، وعلى هذا فلابد من إعادة درس العربية من جديد.[725]

وقد دافع الفاسي الفهري انطلاقا من برنامج المبادئ والوسائط المقترح في أواسط الثمانينات من لدن **تشومسكي** عن جعل اللسانيات ذات طبيعة مقارنة؛ ذلك أنّ فهم خصائص لغة معيّنة لا يتم إلا بفهم خصائص لغات أخرى لاستخلاص ما تشترك فيه اللغات، ومن ثمّ فإنّ كتاب "البناء الموازي" يعدُّ تعميقا لقضايا أثيرت في الأبحاث السابقة كالرتبة والضمائر والبناء للمفعول...، من منطلق الوصول إلى عمق تفسيري لهذه الظواهر تسمح به نظرية الربط العاملي.[726]

كما أنكر الفاسي الفهري على الوصفيين رفضهم القول بالعوامل والعلل والتقدير، واحتجاجهم بغير حق بأنّ ذلك شيء فلسفي منطقي، وبيّن أنّ هذه العوامل لها دور في التحليل اللغوي.[727] وأكّد على تلاقي اللغة العربية مع غيرها من اللغات على الرغم من خصوصيتها في معرض ردّه

---

[724]- الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص53.

[725]- المرجع السابق، ص61.

[726]- انظر: حافظ إسماعيل علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، ص283.

[727]- عبد القادر الفاسي الفهري، ملاحظات حول البحث في التركيب اللغوي، منشور كتاب "تقدم اللسانيات في الأقطار العربية"، ص262.

على المفكرين من الباحثين المجددين في نظرية العامل فقال: «ليست العربية كما يدعي بعض اللغويين العرب لغة متميزة تنفرد بخصائص لا توجد في لغات أخرى. ومن ثمّة لا يمكن وصفها بالاعتماد على النظريات الغربية التي بنيت لوصف لغات أوربية، بل اللغة العربية كسائر اللغات البشرية. فاللغة العربية بصفتها لغة تنتمي إلى مجموعة اللغات الطبيعية وتشترك معها في عدد من الخصائص الصوتية والتركيبية والدلالية وتضبطها قيود ومبادئ تضبط غيرها من اللغات، وبصفتها عربية تختص بمجموعة من الخصائص أي لا توجد في كل اللغات وإنّما توجد في بعض اللغات». (728)

وما تجدر الإشارة إليه أنّ **الفاسي الفهري** استفاد من تحليلات القدماء في مواضيع كثيرة من ذلك مثلا: فكرة التسوير، والمراقبة الوظيفية، وقيود التبئير، والبرهنة على صحّة رتبة (ف فا مف). كما نُشير إلى أنّه أعاد النظرَ في الكثير من المعطيات المعروفة في النظرية التوليدية لتكييفها مع مرونة النسق في العربية، كما راجع بعضَ الثوابت في النحو العربي، كالتمييز بين الجمل الفعلية والجمل الاسمية، ليثبت وجود بنية واحدة فقط للجملة العربية وهي بنية الجملة الفعلية، وهي ذات نمط (ف فا مف)، وهو التصور الذي حاول أنْ يبرهن عليه استنادا إلى مبادئ النظرية التوليدية، ويهدف التأكيد على أنّ اللغة العربية لغة طبيعية مثلها مثل اللغة الإنكليزية.(729)

728- المرجع السابق، ص284.

729- انظر: حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، ص291.

ونقضاً لمذهب **تشومسكي** استدلّ **الفاسي الفهري** على أنّ اللغة العربية من نمط (ف فا مف)، غير أنّ موقفَه هذا عَرف مُراجعات مُتلاحقة جاءت نتيجة تطوّر النماذج التوليدية وآليات استدلالاتها، ويمكن أنْ نُميّز في كتاباته بين ثلاثة مواقف أساسية، عبّرت عنها كتبه: "اللسانيات واللغة العربية"، و"البناء الموازي"، و"المقارنة والتخطيط" على التوالي.[730]

ويرى **كريم زكي حسام الدين** أنّ المنهج الذي اتّبعه **سيبويه** في الدرس اللغوي يُساير أحدث الاتجاهات للتحليل اللغوي عند **تشومسكي** الذي رأى أنّ التحليل اللغوي يجب أنْ يبدأ من التراكيب فالمفردات ثم الأصوات.[731] كما لاحظ وجودَ تماثل واضح بين نظرية النظم والمنهج التحويلي[732]، وبين نظرية العامل والمنهج التحويلي.[733]

كما عقد الأستاذ **طاهر سليمان حمودة** مقارنة بين التقدير عند نحاة العرب القدماء ونظرة التحويليين للبنية العميقة إذ يقول: « وفلسفة التقدير في النحو العربي تتشابه في جوهرها مع النظرية التحويلية، فكلتاهما تصدُر عن أساس عقلي، والبنية العميقة عند التحويليين هي- غالباً- الأصل المقدّر عند النحويين القدماء».[734]

730- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص105.

731- كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في علم اللغة، ص15.

732- المرجع نفسه، ص230.

733- المرجع نفسه، ص236.

734- طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص115-116.

ويرى **مصطفى حميدة** أنّه «ليس من الإنصاف أنْ يوجّه الباحثون المعاصرون النقد إلى السلف في اتخاذهم من فكرة العمل النحوي منهجا لهم؛ فذلك إنّما كان اجتهادا منهم في تفسير عملية لغة التفكير في بناء الجملة، وقد يُصيب هذا الاجتهاد وقد يُخطئ»[735]؛ ويؤكد على أنّ منهج نحاة العربية القائم على فكرة العمل النحوي أثمر نتائج طيبة تقف شامخة حتى اليوم بين ما يُقدمه الباحثون الغربيون من بحوث؛ كما يُقارن بين ما توصل إليه نحاة العربية وما توصل إليه النحو التحويلي قائلا: «وإنْ يكن تصور العمل النحوي هو أقصى ما توصل إليه نحاة العربية في اجتهادهم لتفسير ما يدور في لغة التفكير، فإنّ أقصى ما توصّل إليه النحو التحويلي عند **تشومسكي** وأتباعه هو تصور البنية المضمرة (العميقة) وهؤلاء لا يسلمون بوجودها في فكر المتكلم يقينا، وإنّما يُقرون بأنّها أقصى فرضية مقبولة ظاهريا يمكن أنْ تُقترح حتى الآن لتفسير الحقائق المحيرة عن اللغة.» [736]ثم يؤكد على أنّ مهمة الباحث في بناء الجملة العربية اليوم هو أنْ يناقش في موضوعية فكرة العمل النحوي، وأنْ يقارن بينها وبين ما توصلت إليه البحوث في علم اللغة الحديث.[737]

ويرى **رمضان عبد التواب** بأنّ قضية العمل التي سخر منها ابن مضاء ، وتابعه على ذلك مجموعة من الباحثين العرب المحدثين متأثرين بمبادئ المدرسة البنيوية، قد عادت مرة أخرى إلى الظهور عند

---

[735]- مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص28.

[736]- المرجع السابق، ص29.

[737]- المرجع نفسه، ص29.

التحويليين، بصورة تكاد تقترب مما كان عند نحاة العربية وهم يربطون بين هذه القضية وقضايا أخرى كثيرة التفت إليها نحاة العربية، كالحذف والتقدير والتقديم والتأخير وغير ذلك.[738]

وفي إطار **الموازنة** بين النحو العربي والتوليدي حاول **عبد الرحمان بودرع** لفت الانتباه إلى بعض الأحياز والمواضع التي تضبطُ حركة النحو في وصف الجمل وتحليلها، وهذه الأحياز تُقابَلُ بالأنساق الفرعية(المذكورة سابقاً) في نظرية العامل والربط العاملي، ومنها على سبيل المثال:[739]

– قضية الحذف والإضمار والاستتار، وترك المحذوف أو المضمرِ أثراً يُتَصوَر في البنية ولا يظهرُ في البنية، ويقوم مقام المحذوف أو المضمر، ولقضية الحذف علاقة بنسق الحدود، وهي مسألة تتعلق في النحو العربي بالقيود الموضوعة على الحذف والإضمار وبظهور الأثر على البنية.

– قضية العاملية العربية التي تُحدِد علاقة العامل بالمعمولات في التركيب، وصلتُها بالعاملية اللسانية التي تقوم على علاقة رأس التركيب بالمقولات المرتبطة به، وعلاقة التحكم بينهما.

– قضية الوظائف المسندة إلى مقولات التركيب من فاعلية ومفعولية ووصفية وبدلية ومعيّة وظرفية وغائية وغيرها، وعلاقتها بالأدوار الدّلالية(أو النظرية المحورية) التي تُسنَدُ فيها الأدوار المحورية إلى الموضوعات.

---

[738]- رمضان عبد التواب، الدرس اللغوي في العربية بين التراث والمعاصرة، ندوة دولية حول مكانة اللغة العربية بين اللغات العالمية، الجزائر، أيام 10-12 شعبان 1421هـ= الموافق لـ 6-8 نوفمبر 2000م، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2001، ص280-281.

[739] - عبد الرحمان بودرع، من ظواهر الأشباه والنظائر بين اللغويات العربية والدرس اللساني، ص61- 62.

– بالإضافة إلى نسق الربط والإعراب في نموذج الربط العاملي فإنَّ مقابلَتَهُ بالربط والإعراب في النحو العربي، لا تحتاج إلى كبير استدلال لإثبات العلاقة بينهما؛ وخصوصاً أن الربط يسع مساحةً واسعةً في مصنفات النحو العربي، ويتبوأ مكانةً كبيرةً في جسم هذا النحو؛ لأنّه اهتمام بربط أعجاز الجمل بصدورها، وربط الصلات بالموصولات وغير ذلك من مواطن الربط العديدة.

كما حاول الباحث **رشيد بوزيان** تقصي مواقع التوارد وأوجه الترادف بين اللغويات العربية القديمة في صورتها السيبويهية واللغويات المعاصرة في صورتها التوليدية ومن رسم لحدود هذا الترادف ومنها[740]:

1– إنّ العلاقات الضبطية في العاملية العربية مثلاً يناسبها أنْ تكون مقابلة لعلاقات الربط والإشراف والتحكم المكوّني في المركبية التوليدية، كما أنّ المحلات الإعرابية في الأولى تقابلها المواقع الشجرية في الثانية، كما أنّ الشجرية في المركبية يرادف مبدأ المسافة في العاملية التعليقية، والجامع بينهما فكرة المجال أو الفضاء وتعقيدات الانطولوجيا المكانية المؤسسة لكل نظرية نحوية عاملية المنحى.

2– إنّ التمييز بين العمل بالرأس والعمل بالمركّب في إطار العبارة العاملية يرادفُ التمييز في العاملية العربية بين العامل اللفظي والعامل المعنوي.

[740]- رشيد بوزيان، الموازنة بين نحو سيبويه ونحو تشومسكي (دراسة في مكونات الترادف والتباين والتكامل)، ص130،147، 208، 258، 269.

3- إنّ موقع نظرية التعدّي واللزوم في النحو العربي من حيث احتمالها للعبارة العاملية يرادفُه موقع نظرية التخصيص التفريعي في النحو التوليدي وذلك من حيث احتمال التخريج على مستلزم المنطق العاملي الإفضائي، وأنّ الفضلة يقابلها الملحق في النحو التوليدي.

4- إنّ العلاقة التناظرية التي أقامها النحاة العرب بين الفعل من جهة وبين ما هو بمنزلة الفعل (في المعنى) على لغة الجرجاني أو خاصية (طلب الأسماء) على لغة ابن يعيش هي نفس العلاقة التي أقامها النحاة التوليديون بين الفعل وغيره من العناصر المحمولية كالصفات والمصادر والحروف؛ أي إنّ خاصية طلب الأسماء في هذه اللغة النحوية القديمة ترادفها خاصية استلزام المحمول للبنية الموضوعية في اللغة النحوية التوليدية.

5- إنّ وظيفة التعويض في سبر الحدود التقطيعية عند التوليديين يمكنُ اعتبارُها مرادفة لوظيفة الإضمار في جملة من الأحوال في النحو العربي.

ويرى باحث آخر وهو **عبد الفتاح الفرجاوي** أنَّ ثنائية الأصل والفرع التي كانت محلَ عناية واهتمام النحاة العرب متداولة الآن عند التوليديين وهو ما يتجلى بوضوح في جهودهم حيث نحتت لمناويلها مفاهيم وتسميات جديدة عبّرت بها عما يقومُ من علاقات بين ما يمكن أنْ يمثل الأصل والعدول عنه من خلال الزوج المصطلحي المعروف في المدرسة التوليدية بالبنية العميقة والبنية السطحية، وعملية الانتقال من المستوى العميق إلى المستوى السطحي تتم بإقحام عناصر معجمية وعناصر مقولية في الأساس (Base) ثم يطرأ التغيير اعتماداً على قاعدة النقل المعروفة في

الإنجليزية ب(Move α) (انقل أ) وهو نقل لعنصر أو أكثر فيتحقق ما يعرف بالبنية السطحية.[741]

ويذهب **مصطفى غلفان** إلى أنَّ التقارب بين النحو العربي والنحو التوليدي تقارب في الأصول والمصطلحات [742]، ويرى أنّ مفهوم العامل الذي تعرض لنقد اللغويين العرب الوصفيين، فقد رُدَّ له اعتباره ومكانته بفضل النماذج التوليدية الأخيرة. [743]

وممّا سبق يمكن القول إنَّ مواقف اللغويين المحدثين من ظاهرة العامل تتجلى في تيارين بارزين:

الأوّل: يدعو إلى إلغاء العامل أو التقليل من قيمته، والذي يمثل برأيهم مشكلة من مشاكل صعوبة النحو العربي، ونلحظ أنَّ الذين دعوا إلى إلغاء العامل هم من أهل التيسير النحوي، ظناً منهم أنّه سيحلُ مشكلةَ صعوبة النحو العربي لدى الدارسين، ومن هؤلاء إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي وتمام حسان وشوقي ضيف وغيرهم.

وينقسم هؤلاء الباحثين إلى قسمين: **فريق** اكتفى بالدعوة إلى هدم نظرية العامل دون أنْ يقدم بديلا؛ و**فريق** قدم نظريات بديلة بدت له أفضل لوصف العربية، دون إغفال ما للحركة الإعرابية من دور في بيان المعنى.

فالذين اكتفوا بالدعوة إلى هدم نظرية العامل النحوي، لم يُقدموا أسباباً مقنعة غير التأثر بابن مضاء وبآراء المدرسة الوصفية؛ أما الذين قدموا بديلاً عن النظرية، لم تكنْ محاولتهم ناجحة ذلك

---

[741]-عبد الفتاح الفرجاوي، العدول بالجملة عن الأصل وعلاقته باستيعاب النحو للمعنى، دار سحر، ط1، القيروان، 2007م، ص23.

[742]- مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص143.

[743]- المرجع نفسه، ص145 وما بعدها.

أنّهم لم يستطيعوا أنْ يتخلصوا من أسلوب البحث النحوي القديم، بل أنّنا نجد كثيراً من هؤلاء ينادون في دراستهم النظرية بإلغاء العامل وعندما يتصدون للتأليف في النحو ينزعون إلى مراعاة نظرية العامل وقوانينها في تأليفهم؛ وبتعبير آخر إنّهم لم يتمكنوا من إتباع منهج علمي متكامل غير المنهج النحوي الذي أثمر نظرية العامل وعمق تأثيرها.

والفريق الثاني يدعو إلى إبقاء العامل ويدافع عنه ويؤيده، ويؤكد أهميته ودوره في الإعراب، ومنهم محمد عرفة، وعباس حسن، وعبد الرحمان الحاج صالح، ومازن الوعر وغيرهم.

وينقسم هؤلاء الباحثين بدورهم إلى قسمين: **فريق** قبل بنظرية العامل واعتمدها أسلوباً صالحاً في الدرس النحوي؛ لأنّ النحو يقوم في معظم مسائله على العوامل المختلفة، وإذا جرد النحو من هذا العامل ضاعت مقاييسه، واختلت قواعده، واضطربت مسائله.

وفريق آخر يتمثل في الدارسين الذين اتصلوا بالمدارس اللغوية الحديثة وبخاصة المدرسة التوليدية التحويلية.

وقد **حاول بعضهم** المقارنة والربط بين جهود اللغويين العرب القدماء والأسس التي قامت عليها النظرية التوليدية التحويلية، محاولين بيان أوجه الاتفاق والتشابه بينهما، وبخاصة أنّهما يصدران عن أساس عقلي في تفسير الظاهرة اللغوية، والتي مازال الوصفيون يعدونها من نقاط الضعف عند النحاة العرب، وهذا يتجاوب طبعاً مع ما تمليه نظرية العامل من تقديرات وتأويلات، ومن هؤلاء عبده الراجحي، ونهاد الموسى، وعبد الرحمان الحاج صالح، وعبد الرحمان بودرع، ورشيد بوزيان؛

وحاول **آخرون** تطبيق النظرية التوليدية التحويلية على بعض أبواب اللغة العربية، ومن هؤلاء **محمد** الخولي، وميشال زكريا، وعبد القادر الفاسي الفهري، وخليل أحمد عمايرة وغيرهم.

وأخلص إلى القول أنّ فكرة العامل ضرورية لتفسير النظام اللغوي، وأنَّ الذين نادوا بإلغائه لم يقدّموا فكرة بديلة تصلح لتفسير البناء اللغوي ولم يقدّموا تصوّراً شاملاً لجميع قواعد اللغة العربية.

الخـــاتـــمة

الخاتمة:

ألقت هذه الدّراسة الضّوء على "**نظريّة العامل النّحوي العربي في ضوء النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة**" وهي مقاربة تأصيليّة تهتمّ بالحديث عن مظاهر التّقابل بين نظريّتين، إحداهما عربيّة وأخرى غربيّة، وذلك لإبراز أوجه الاتّفاق والالتقاء بينهما، أي مقارنة العامل النّحوي عند العرب بما يتردّد صداه الآن في النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة التي تزعّمها تشومسكي في نظريّة العامل والرّبط العاملي.

وقد تمّ عرض هذه الدّراسة في شكل: مقدّمة وتمهيد وخمسة فصول وخاتمة.

وبعد أن عرضت لموضوع هذه الدراسة بالبحث والتحليل، توصّلت إلى جملة من النّتائج على اعتبار أنّ كلّ دراسة لابدّ أن تتمخّض عنها نتائج معيّنة تتناسب وطبيعتها وكذا حجم الجهد المبذول فيها.

ولما كان إدراج كلّ النّتائج في الفصول السابقة سيكون بلا شكّ مطوّلا ومكرّرا، سأقتصر هنا على عرض النتائج العامة التي استخلصت من الفصول السّابقة، وأهمّ هذه النتائج ما يأتي:

1- إنّ قضية **العامل** قضيّة أساسيّة انبنى عليها النّحو العربي كلّه، وهي قضيّة لم يغفلها كبار النحاة القدماء، كالخليل وتلميذه سيبويه وغيرهما من أئمة النّحو، ولا يستطيع أيّ نحوي أن يستغني عنها، فهي أساس دراسته وبحوثه.

2- تعد نظرية العامل النحوي المفتاح لفقه النحو العربي إذ بدونها لا يمكن الوقوف على أسرار هذا العلم أبداً.

3- إنَّ النحاة القدماء لم يقدموا تعريفاً جامعاً مانعاً للعامل، وإنّما بيّنوا مظاهره الإجرائية في كتبهم؛ ولعلهم لم يعرّفوه لبداهته ووضوحه عندهم، فهو غني عن التعريف، أما المتأخرون فقد عرّفوه ووضّحوه للتعلّم.

4- إنّ جلّ الآراء التي تستهدف تجاوز نظريّة العامل لم تسلم من الوقوع فيها، إذ لم تتوصّل إلى إلغاء هذه النّظريّة إلغاءً تامّا، فكانت محاولات بعض الباحثين لا تخرج عن عمل النّحاة القدماء، إمّا شرحا أو اختصارا أو تبسيطا لمادته.

5- إنّ القول بالاستغناء عن العوامل مبني على فهم خاطئ لكلام النّحاة حول العامل ومرادهم منه، فالنّحاة لم يقصدوا من القول بالعامل مجرّد توضيح العلامة الإعرابية وتسويغ تغيّرها، بل إنّهم كانوا يقصدون بالعامل ما يوضّح الوظائف النّحويّة للكلمات من فاعليّة ومفعوليّة وإضافة، كما يتّضح من تعريفاتهم له، ففكرة العامل النّحوي إذن تقنّن الكلام، وتعطيه معايير ثابتة تقي المتكلّم من الوقوع في الخطإ وتحفظ النّحو من اللّحن.

6- إنّ النّظرية التّوليدية التّحويلية عند تشومسكي قد مرّت بمراحل وتنقيحات وتغييرات يسعى من ورائها إلى إكمال نظريّاته، فمن البنى النّحويّة (1957م)، إلى نظريّته النموذجية (1965م) فإلى النظرية النموذجية الموسّعة (1972م)، ثمّ إلى نظريّة العمل والرّبط العاملي (1980م-1982م) ومنوال يكمل به طرق الرّبط (1986م).

7- استطاعت هذه النّظرية إثبات صحّة ما ذهب إليه النّحاة المتقدّمون بشأن أهميّة العامل ودوره في الوقوف على الحقائق اللّغوية التي ينتظمها التركيب وتحدّدها القواعد؛ فقد اهتمّت هذه

النّظريّة بالعامل باعتباره يقوم على تفسير البنيتين السّطحية والعميقة؛ لأنّ البنية العميقة تقتضي فهم العلاقات باعتبارها علاقات للتّأثّر والتّأثير.

8- استطاعت هذه النّظرية أن تأتي بتعليلات لكثير من الظّواهر النّحويّة كالزيادة والحذف والتقديم والتأخير، والتي تناولها سيبويه بشكل دقيق وعلمي يدلّ على عقلية علميّة متميّزة، وقد وجدنا في الكتاب الكثير من المصطلحات التي تتطابق في مدلولها مع محطّات النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة.

9- أثبتت هذه الدّراسة وجود نقاط موازنة أو تشابه في كثير من المنطلقات والتّقنيات بين النّحو العربي والنّحو التّوليدي، وبخاصة فيما يتعلّق بالبنية السّطحية والبنية العميقة اللّتين كثيراً ما عبَّر عنهما النّحاة بفكرة الأصل والفرع، وكذلك فيما يتعلّق بعناصر التّحويل، وبخاصة في المحاولة التي عرفت بنظريّة العامل والرّبط العاملي عند تشومسكي.

10- أثبتت هذه الدّراسة قدرة اللّغة العربية على امتصاص النّظريات اللّغوية الغربية الحديثة وتوظيفها في نحونا العربي القديم.

11- إنّ النظرية التوليدية التحويلية أصبحت حافزَ تنبيه على المصداقية الأصولية لبعض مسائل النحو العربي.

12- وفي الأخير، يمكن القول بأنّ نظريّة العامل ليست ظاهرة لغويّة عند النّحاة، إنّما هي محاولة منهم لتفسير ظاهرة الإعراب، وتقريب قواعدها إلى الإفهام، فالنّاظر المنصف في قواعد النّحو العربي، وما يتعلّق منها بالإعراب يظهر له جليّا دور هذه النظرية في تسهيل تناول ظاهرة الإعراب، وضبط قواعدها.

هذه جملة النّتائج والملاحظات التي توصّلت إليها من خلال هذا البحث المتواضع، ولا أزعم أنّه لم يفتني شيء؛ بل قد يكون ما فاتني أكثر ممّا أدركت، والكمال لله وحده، والنّقص سمة البشر. غير أنّني بذلت ما أستطيع من جهد، فإن كنت أصبت فذاك ما أرجو من الله، وإن كان غير ذلك فأسأل الله العافية، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم، وصلّى الله على نبيّنا محمّد سيّد الأوّلين والآخرين وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفهارس العامة

1- فهرس المصطلحات

2- فهرس الآيات القرآنية

3- فهرس المصادر والمراجع

4- فهرس الموضوعات

فهرس المصطلحات

المصطلحات

التوليد: Generation

التحويل: Transformation

الكفاءة والأداء: (Competence/ performance)

البنية العميقة: Deep structure

البنية السطحية: Surface structure

المحور التركيبي: Syntagmetic

المحور التصريفي (الاستبدالي): Paradigmetic

الصيغ: forms

الاختيار: Choice

السلسلة: Chain

المكونات المباشرة: Immediate constituents

الجملة النواة: kernel sentence

التركيب: Syntax

التعلق: Stemma

أنموذج :Model

البنى التركيبية: Syntactic Structure

القواعد التوليدية التحويلية: Transformational Generative Grammar

القواعد النحوية المحدودة: Finite state grammar

جمل مركبة: compound

جمْلات الصلة: relations clauses

قواعد تركيب أركان الجملة: phrase structure grammar

المكونات الجوهرية: ultimates constituents

المستوى التركيبي: Syntactic level

النحو التحويلي: Transformational grammar

إجبارية: Obligatory

اختيارية: Optional

الزيادة: Addition

التوسعة: Expansion

الحذف: Delection

الإحلال: Replacement

التقديم والتأخير: Permutation

المقبول: Acceptable

النظرية النموذجية الموسّعة: The Extended Standard Theory

المدخل: Input

نظرية الأثر: Trace Theory

قيد التحتية: Subjacency Constraint

الصورة المنطقية: Logical Form

نظرية العامل والربط: Government and Binding theory

المبادئ والوسائط: Principles and parameters

البرنامج الأدنى: The Minimalist Program

الصورة المنطقية: Logical Form

الصورة الفونولوجية (الصواتية): Phonological Form

المقولات المعجمية: Lexical category

الصرفة أو التصريف: Inflection

المصدري: Complementizer

الأدوار الدلالية أو المحورية: Thematic roles

موضوعات: arguments

بنية موضوعية: argument structure

المنفذ: agent

المتلقي: patient

بمعيار الثيتا: Theta griterion

هدف: (But) أو Goal

الموضع –أ-: A- position

نظرية الحالة الإعرابية: Case theory

المصفاة الإعرابية: Case filter

إعراب بنيوي: Structure case

إعراب ملازم: Inherent

الفرضية المرئية: Visibility hypothesis

نظرية الحدود (النقل): Bounding Theory

نظرية الآثار: Trace theory

أثر: Trace

الاستبدال: Substitution

الإلحاق: Adjunction

نظرية الربط: Binding Theory

العائدات: Anaphores

المقولات الفارغة: Empty categories

نظرية المراقبة: Control Theory

مبدأ الإسقاط الموسع: Extended projection principle

المراقبة الإجبارية: Obligatory control

نظرية العمل: Government Theory

التحكم المكوني: Command constituent

مفهوم العمل المناسب: Proper government

العمل بالسابق: Antecedent government

العمل المحوري: Teta-government

مبدأ المقولة الفارغة: The empty category principle

مجال العمل: governing domain

الفضلة العاملة: governing category.

عمل بنيوي: Gouvernement Structural

عوامل ضعيفة: Weak operators

عوامل قوية: Strong operators

الموضع: position

الأفعال الواسمة للإعراب الاستثنائي: Exeptional Case Marking Verbs

الأفعال الجسور: Bridge verbs

الحواجز: Barriers

التقديم والتأخير: Réarrangement Rules

الخفق: Scrambling

التفكيك: Dislocation

الحذف: Delette

جملة البذرة: The kernel sentence

الزيادة: Addition

الأصل والفرع: Marked ; Unmarked

التحليل التوقعي: predictive analysis

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الآيات		
الآية الكريمة	رقمها	الصفحة
البقرة:		
﴿ فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ ﴾	87	/33 186
﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ ﴾	124	199
﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾	184	18
﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾	237	200
﴿ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾	271	218
النساء:		
﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾	79	219
﴿ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلاةِ قَامُوا كُسَالَى ﴾	142	34
﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾	155	218
المائدة:		
﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾	03	211
الأعراف:		
﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ ﴾	149	196

التوبة:		
﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾	06	186
﴿ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ﴾	60	229
يوسف:		
﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾	82	211
الحجر:		
﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾	94	93
النحل:		
﴿ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا ﴾	05	186
﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْراً﴾	30	213
مريم:		
﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً ﴾	04	12
الأحزاب:		
﴿ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﴾	40	214
فاطر:		
﴿ وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَى حِمْلِهَا لا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى﴾	18	200
غافر:		
﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ ﴾	81	33
الشورى:		
﴿ليس كمثله شيءٌ﴾	11	219

محمد:		
﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾	21	215
القمر:		
﴿ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ ﴾	01	195
﴿ خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾	07	186/33
الليل:		
﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾	01	186
﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴾	05	225
الضحى		
﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ ﴾	10-9	205
الإخلاص:		
﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً﴾	04	207

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية الإمام حفص.

أولاً: المصادر والمراجع العربية

(أ)

1- **الأستراباذي**(رضي الدين محمد بن الحسن)(ت686هـ):

– شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط2، 1996م.

2- **أستيتية**(سمير شريف):

– اللسانيات (المجال، الوظيفة والمنهج)، الأردن، عالم الكتب الحديث،2008م.

3- **الأسدي**(حسن عبد الغني جواد):

– مفهوم الجملة عند سيبويه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت.

4- **الأشموني**(علي بن محمد بن عيسى)(ت900هـ):

– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، د.ط، د.ت

5- **الأنباري**(أبو البركات عبد الرحمان بن محمد بن أبي سعيد)(ت577):

– أسرار العربية، شرح وتحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، 1377هـ.

6- **الأنصاري**(وليد عاطف):

– نظرية العامل في النحو العربي: عرضاً ونقداً، دار الكتب الثقافي، ودار المتنبي، الأردن، 1423هـ= 2003م.

7- **الأوراغي**(محمد):

– الوسائط اللغوية: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، دار الأمان، الرباط.

8- **أنيس** (إبراهيم):

– من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط7، 1994م.

(ب)

9- **بابا عمر**(سليم) وباني عميري:

– اللسانيات العامة الميسرة(علم التراكيب)، أنوار، 1990م.

10- **باقر**(مرتضى جواد):

– مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2002م.

11- **بشر** (كمال):

– التفكير اللغوي بين القديم والجديد، مكتبة الشباب، القاهرة.

12- **بلعيد** (صالح):

– مقالات لغوية، دار هومة، الجزائر، 2004م.

– نظرية النظم، دار هومة، الجزائر، 2002م

13- **بناني** (محمد الصغير):

– المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة، دار الحكمة، الجزائر، 2001م.

14- **بناصر** (حنفي) ومختار لزعر:

– اللسانيات(منطلقاتها النظرية وتعميقاتها المنهجية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009م.

15- **البهنساوي** (حسام)

– قواعد الربط وأنظمته في العربية ونظريات الربط اللغوية الحديثة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 2008م.

– نظرية النحو الكلي والتراكيب اللغوية العربية، دراسات تطبيقية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1425هـ -2006م.

– أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، مكتبة الثقافة الدينية، د. ط، 1414هـ =1994م.

16- **بوحوش**(رابح):

– اللسانيات وتطبيقاتها على الخطاب الشعري، دار العلوم، الجزائر، د.ط، 2006م.

17- **بودرع** (عبد الرحمان):

. من ظواهر الأشباه والنظائر بين اللغويات العربية والدرس اللساني المعاصر (الترادف)، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت،1426هـ 2005م

18- **بوقرة**(نعمان):

– محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، منشورات باجي مختار، عنابة، الجزائر، د.ط، 2006م.

(ت)

19- **ترزي** (فؤاد):

– في سبيل تيسير العربية وتحديثها، د.ت، 1973م.

20- **تركي** (فايز صبحي عبد السلام):

– مستويات التحليل اللغوي(رؤية منهجية في شرح ثعلب على ديوان زهير)،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2010م.

21- **توفيق** (أميرة علي):

– الجملة الاسمية عند ابن هشام الأنصاري، مكتبة الزهراء، القاهرة، 1391هـ =1971م.

(ج)

22- **الجرجاني** (الشريف علي بن محمد):

–كتاب التعريفات، شرح محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، د.ت

23- **الجرجاني** (عبد القاهر)(ت471هـ)

– دلائل الإعجاز، التعليق محمد التونجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1420 هـ =1999م.

– العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، شرح الشيخ خالد الأزهري الجرجاوي، تحقيق البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط2، د.ت.

– المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر مرجان، دار الرشيد، العراق، 1920م.

24- **ابن جني**(أبو الفتح عثمان)(ت392هـ):

– الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة.

– اللُّمع في العربية، تحقيق حسين محمد محمد شرف، القاهرة، 1979م.

– سر صناعة الإعراب، تحقيق لجنة من الأساتذة، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1954م.

25- **أبو جناح**(صاحب):

– دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، دار الفكر، الأردن، ط1، 1419هـ= 1998م.

26- **الجواري**(أحمد عبد الستار):

– نحو التيسير: دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1984م.

– نحو الفعل، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1394هـ=1974م.

(ح)

27- **الحاج صالح**(عبد الرحمان):

– بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر،2007م.

– دور النظرية الخليلية الحديثة في النهوض بالبحوث الحاسوبية الخاصة اللغة العربية، مجمع اللغة العربية، ط1،عمان، 2002م.

28- **حاطوم**(أحمد):

– في مدار اللغة واللسان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط2، كانون الأول، 1996م.

29- **حجازي**(محمود فهمي):

– البحث اللغوي، مكتبة غريب، الفجالة.

– مدخل إلى علم اللغة، دار قباء، القاهرة، 1998م.

30- **حسام الدين**(كريم زكي):

– أصول تراثية في اللسانيات الحديثة، ط3، 1421هـ=2001م.

31- **حسان**(تمام):

– الأصول:دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، 1420هـ= 2000م.

– اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط3، 1418هـ=1998م.

– اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000م.

32- **حسن**(عباس):

– اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، مصر، 1966م.

– النحو الوافي(مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجددة)، دار المعارف، ط3، مصر، د.ت.

33- **حسنين** (صلاح الدين صالح):

– الدلالة والنحو، توزيع مكتبة الآداب، ط1، د.ت.

34- **بن حمزة** (مصطفى):

– نظرية العامل في النحو العربي: دراسة تأصيلية وتركيبية،

35- **حمودة**(**طاهر سليمان**):

– أسس الإعراب ومشكلاته، الدار الجامعية، الإسكندرية، د،ط، د.ت.

– ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي الحديث، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1982م.

36- **الحلواني**(محمد خير)،

– أصول النحو العربي، أفريقيا الشرق، المغرب، 2011م.

37- **حميدة**(مصطفى):

– نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، الشركة العالمية (دار نوبار)، القاهرة، 1997م.

38- **الحناش**(محمد):

– البنيوية في اللسانيات، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ط1، 1980م.

39– أبو حيان الأندلسي(محمد بن يوسف بن علي بن يوسف)(ت745هـ):

تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ=1993م.

(خ)

40- **لخالدي**(كريم حسين):

– أصالة النحو العربي، دار صفاء، عمان، ط1، 1425هـ=2005م.

– نظرات في الجملة العربية، دار صفاء، ط1، عمان، 1425هـ=2005م.

41- **خرما**(نايف):

– أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة، 9 رمضان- شوال1398هـ= سبتمبر(أيول) 1978م، الكويت.

42- **الخليل**(إبراهيم محمود):

– في اللسانيات ونحو النص، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط2، 1430هـ =2009م

43- **خليل** (حلمي):

– دراسات في اللسانيات التطبيقية، دار المعرفة الجامعية، 2002م.

– العربية وعلم اللغة البنيوي: دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، د. ط، الإسكندرية، 1988م.

44- **ابن خلدون**(عبد الرحمان بن محمد)(ت808هـ):

– مقدمة ابن خلدون، اعتناء ودراسة أحمد الزعبي، دار الهدى، الجزائر، 2009م.

45- **الخولي**(محمود علي):

– قواعد تحويلية للغة العربية، دار المريخ، ط1، الرياض، 1402هـ=1981م.

46- **الخويسكي**(زين كامل):

– الجملة الفعلية البسيطة والموسعة: دراسة تطبيقية على شعر المتنبي، الإسكندرية، 1986م.

(د)

47- **دجني**(فتحي):

– الجملة النحوية: نشأة وتطوراً وإعراباً، مكتبة الفلاح، ط1، الكويت، 1408هـ =1987م.

48- **داود**(محمد محمد):

– العربية وعلم اللغة الحديث، القاهرة، دار غريب، 2001م.

49- **دراج**(أحمد):

– الاتجاهات المعاصرة في الدراسات اللسانية، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2009م.

50- **دمشقية**(عفيف):

– تجديد النحو العربي، معهد الأنماء العربي، لبنان، بيروت، ط1، 1981م.

(ر)

51- **ابن أبي الربيع**(أبو الحسين عبيد الله أحمد)(ت 646هـ):

– البسيط في شرح الجمل، تحقيق عياد عبد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1407هـ=1981م.

52- **الراجحي**(شرف الدين علي):

– في علم اللغة عند العرب ورأي علم اللغة الحديث، دار المعرفة الجامعية، 2002م.

53- **الراجحي**(عبده):

– التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، 1996م.

– فقه اللغة في الكتب العربية، 1974م

– النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، 1406هـ =1986م.

54- **الرحالي**(محمد):

– تركيب اللغة العربية: مقارنة نظرية جديدة، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2003م.

55- **الرديني**(محمد علي عبد الكريم):

– فصول في علم اللغة العام، دار الهدى، د.ط، الجزائر، 2007م.

56- **الرعيص**(عبد الوكيل عبد الكريم):

– ظاهرة الإعراب في العربية، طرابلس، دار اقرأ، ط1، 1988م.

57- **الرويلي**(ميجان):

– قضايا نقدية ما بعد البنيوية، النادي الأدبي، الرياض، 1416هـ=1996م.

(ز)

58- **الزبيدي**(السيد محمد مرتضى بن محمد الحسني)(1205هـ):

– تاج العروس من جواهر القاموس، دار البيان، بنغازي، دار صادر، بيروت، 1966م.

59- **الزجاجي**(أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق)(ت337هـ):

– الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1399هـ =1979م.

60- **الزركشي**(بدر الدين أبو عبد الله محمد بن بهادر ابن عبد الله)(ت794هـ):

– البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو فضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط2، د.ت.

61- **زكريا**(ميشال):

– الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط2، 1406هـ=1986م.

– الألسنية: علم اللغة الحديث(المبادئ والإعلام)، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط2،

1403هـ=1983م.

– بحوث ألسنية عربية، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط1، 1412هـ=1992م.

– قضايا ألسنية تطبيقية، دار العلم للملايين، بيروت، 1993م.

–الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية،(الجملة البسيطة)، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط2، 1406هـ=1986م.

62- **الزمخشري**(أبو القاسم محمود بن عمر)(ت 538هـ):

– المفصل في علم اللغة، وبذيله كتاب المفصل لسيد محمد بدر الدين أبي فراس النعساني، تعليق محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط1، 1410هـ 1990م.

63- **الزناد**(الأزهر):

– نظريات لسانية عرفنية، تونس، دار محمد علي، ط1، 1431هـ=2010م.

64- **زهران**(البدراوي):

– محاضرات في علم اللغة العام، دار العالم العربي، ط1، القاهرة، 1429هـ= 2008م.

65- **زوين**(علي):

– منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، 1986م.

(س)

66- **السامرائي**(إبراهيم):

– النحو العربي في مواجهة العصر، دار الجيل، بيروت، ط1، 1415هـ =1995

67- **السامرائي**(فاضل صالح):

– معاني الأبنية في العربية، دار عمار، الأردن، ط2، 1428هـ=2007م.

– الجملة العربية: تأليفها وأقسامها، دار الفكر، الأردن، ط2، 1427هـ=2007م.

68- **ابن السراج**(أبو بكر محمد بن سهل)(ت 316هـ):

– الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3،

1417هـ=1996م.

69- **السعران**(محمود):

– علم اللغة(مقدمة للقارئ العربي)، دار النهضة العربية، د.ط، بيروت،د.ت.

70- **السعيدي**(الحسن):

– المقولات الوظيفية في الجملة العربية: دراسة صرفية تركيبية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، ط1، 2005م.

71- **السوداني**(رفعت كاظم):

– المنهج التوليدي والتحويلي: دراسة وصفية وتاريخية، منحى تطبيقي في تركيب الجملة في السبع الطوال الجاهليات، دار دجلة، ط1، عمان، 2009م.

72- **سيبويه**(أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)(ت 180هـ):

– الكتاب، تحقيق محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة، 1408هـ=1988م.

73- **السيد**(عبد الحميد):

– دراسات في اللسانيات العربية، دار الحامد، عمان، ط1، 1424هـ =2004م.

74– (**السيد**) صبري إبراهيم :

تشومسكي : فكره اللغوي وآراء النقاد فيه، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1989م

75- **السيوطي**(جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر)(ت911هـ):

– الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق إبراهيم محمد عبد الله، دمشق، 1707هـ =1986م.

– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم وعبد السلام هارون، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، 1413هـ=1992م.

(ش)

76- **الشاوش**(محمد):

– ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة، أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية، مركز الدراسات، تونس، 1981م.

77- **شرف الدين**(محمود عبد السلام):

– الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة: دراسة تفسيرية، دار مرجان للطباعة، القاهرة، ط1، 1404هـ= 1984م.

78- **الشايب**(محمد) وآخرون:

– أهم المدارس اللسانية، المدرسة التوليدية التحويلية، منشورات المعهد العربي لعلوم التربية، تونس، 1986م.

(ص)

79- **الصبان**(محمد بن علي):

– حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

80- **صبري** (إبراهيم السيد)

- تشومسكي : فكره اللغوي وآراء النقاد فيه، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1989م

81- **الصعيدي** (عبد المتعال)

– النحو الجديد، دار الفكر العربي، د.م، 1366هـ.

82- **صلاواتي**(ياسين):

– الموسوعة العربية الميسرة والموسعة، مؤسسة التاريخ العربية، ط1، بيروت، 2001م.

(ط)

83- **الطلحي**(مراجع عبد القادر):

– الجواز النحوي ودلالته الإعراب على المعنى، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، د.ت.

84- **طحان**(ريمون):

. الألسنية العربية، دار الكتب، ط1، 1981م.

(ع)

85- **عاشور** (المنصف):

– ظاهرة الاسم في التفكير النحوي: بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان، منشورات كلية الآداب، جامعة منوبة، تونس، ط2، 2004م.

86- **عاطف**(فضل محمد خليل):

– تركيب الجملة الإنشائية في غريب الحديث: دراسة وصفية تحليلية، عالم الكتب الحديث، الأردن،2004م.

87- **عبادة**(محمد أحمد):

– الجملة العربية: مكوناتها، تحليلها، أنواعها، مكتبة الآداب، القاهرة ط4، 1428هـ =2007م.

88- **عبد التواب** (رمضان):

– التراث العربي ومناهج المحدثين في الدرس اللغوي، مطبعة الخانجي، القاهرة، 1983م.

89- **عبد الجليل**(عبد القادر):

– علم اللسانيات الحديثة، دار صفاء، عمان ، الأردن، ط1، 1422هـ= 2002م.

90- **عبد الدايم**(محمد عبد العزيز):

– المفاهيم النحوية في الدرس العربي التراثي والغربي المعاصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د.ت.

91- **عبد الكريم**(بكري):

– ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1402هـ=1982م.

92- **عبد العزيز**(محمد حسن):

– سوسير رائد علم اللغة الحديث، دار الفكر العربي، القاهرة.

93- **عبد اللطيف**(محمد حماسة):

– بناء الجملة العربية، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1416هـ= 1996م.

– العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، مكتبة الإمام البخاري، القاهرة، ط2، 1429هـ.

– التوابع في الجملة، مكتبة الزهراء، القاهرة، 1991م.

– من الأنماط التحويلية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، 1990م.

94- **أبو عبد الله** (عبد العزيز عبده):

– المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل،القسم الأول، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، طرابلس، د.ت.

95- **العبيدي**(رشي عبد الرحمان):

– العربية والبحث اللغوي المعاصر، منشورات المجمع العلمي، بغداد، 2004م.

96- **عرفة**(محمد):

– النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة، مصر، د.ط، 1937م.

97- **العقاد**(محمود عباس):

– أشتات المجتمعات في اللغة والأدب، دار المعارف ، القاهرة، ط6، د.ت.

98- **ابن عقيل**(بهاء الدين عبد الله العقيلي الهمذاني المصري) (ت769هـ):

– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تعليق أحمد طعمه حلبي، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1426هـ=2005م.

99- **علوي** (حافظ إسماعيل):

– اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2009م.

100- **العماري** (عبد العزيز):

– الإعراب أداة لسانية واصفة ومفسرة، أعمال ندوة الإعراب: المفهوم والمنهج، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس،1997م.

101- **عمايرة** (حليمة أحمد):

– الاتجاهات النحوية لدى القدماء: دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة، دار وائل للنشر، ط1، 2006م.

102-**عمايرة**(خليل أحمد):

– في التحليل اللغوي: منهج وصفي تحليلي وتطبيقه على التوكيد اللغوي، والنفي اللغوي وأسلوب الاستفهام تقديم سليمان حسن الغالي، مكتبة المنار، الأردن، ط1،1407هـ =1987م.

– في نحو اللغة وتراكيبها(منهج وتطبيق): دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر، عالم المعرفة، جدة، ط1، 1984م.

103-**عيد**(محمد):

– أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1410هـ=1989م.

(غ)

104-**غازي**(يوسف):

– مدخل إلى اللسانيات، منشورات العالم العربي الجامعية، دمشق، 1985م.

105-**الغزالي**(أبو حامد)(ت 505هـ):

– المستصفى من علم الأصول، بولاق، 1322هـ.

106-**غلفان**(مصطفى):

– للسانيات التوليدية، من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2010م.

– اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر الأسس النظرية والمنهجية، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 4، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المغرب.

(ف)

107-**ابن فارس**(أبو الحسين أحمد)(ت395هـ):

– الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، 1993م.

108-**فارع**(شحذة) وآخرون:

– مقدمة في اللغويات المعاصرة، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2000م.

109-**الفاسي الفهري**(عبد القادر):

– البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال، الدار البيضاء، ط1، 1990م.

– اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية دلالية، دار توبقال، الدار البيضاء، ط1، 1985م.

– المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، دار توبقال، الدار البيضاء، بيروت ط1، 1998م.

– المعجمية والتوسط: نظرات جديدة في قضايا اللغة العربية، المركز الثقافي العربي، ط1، الدار البيضاء، 1997م.

– ملاحظات حول البحث في التركيب اللغوي، في كتاب تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، وقائع ندوة جهوية بالرباط سنة 1987م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1991م.

110- **الفرجاوي** (عبد الفتاح):

. العدول بالجملة عن الأصل وعلاقته باستيعاب النحو للمعنى، دار سحر، ط1، 2007م.

111-**الفراء**(أبو زكريا يحي بن زياد)(ت207هـ):

– معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار وآخرين، عالم الكتب، بيروت، 1983م

112-**الفيروز آبادي**(مجد الدين محمد بن يعقوب)(ت817هـ):

– قاموس المحيط، ضبط وتحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، 1966م.

(ق)

113-**قباوة** (فخر الدين):

– إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار القلم العربي، حلب، سوريا، ط5، 1409هـ= 1987م.

– مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، سلسلة البحوث والدراسات في علوم اللغة والأدب، د.ط، د.ت.

114-**قدور**(أحمد محمد):

– مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت،ط1، 1416هـ =1996م.

115-**القزويني**(الإمام الخطيب)(ت739هـ):

– الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق نخبة من أساتذة الأزهر، مطبعة السنة المحمدية. –

(ك)

116- **ابن كثير** (أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي)(ت774هـ):

تفسير القرآن العظيم، دار ابن حزم، ط1، 142هـ= 2000م، بيروت، لبنان،

(ل)

117-**اللحياني**(سرور):

– خصائص الرأس الفعلي وظواهر من انتظام المعجم، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات، منوبة، ط1، 2010م.

(م)

118-**ابن مالك**(أبو عبد الله محمد جمال الدين)(ت672هـ):

– تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في النحو، المطبعة الميرية بمكة، ط1، 1319هـ

119-**المبارك**(مازن):

– فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر، بيروت، ط1، 1981م.

120-**المبرد**(أبو العباس أحمد بن يزيد)(ت285هـ):

– المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، د.ط، 1415هـ= 1994م.

121-**المطلبي**(مالك):

– الصيغ الزمنية في اللغة العربية، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1986م.

122-**مجذوب**(عز الدين):

– المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة، دار محمد علي الحامي، تونس، ط1، 1998م.

123-**مختار** (عطية):

- الإيجاز في كلام العرب ونص الإعجاز: دراسة بلاغية، دار المعرفة الجامعية، د.ط، 1997م،

124-**مزوز**(دليلة):

– الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة: دراسة تحليلية نقدية، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 1423هـ=2011م.

125-**المخزومي**(مهدي):

– في النحو العربي: قواعد وتطبيق، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986م.

– في النحو العربي: نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1406هـ= 1986م.

- الدرس النحوي في بغداد، وزارة الإعلام، العراق، 1975م.

126-**مصطفى**(إبراهيم):

– إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر، 1937م.

127-**ابن مضاء** الأندلسي(أحمد بن عبد الرحمان بن محمد)(ت592ه):

– الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط3، د.ت.

128-**المعتمد**(ابن رشد):

– النظرية الأمريكية في اللغة، تشومسكي(1986م)، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، ط1، 1994م

129-**أبو المكارم**(علي):

– الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب، القاهرة، ط1، 2007م.

130-**مكي** (**سمية**):

. الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي من خلال الأبنية الإعرابية المشكلة، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2013م.

131-**الملخ**(حسن خميس):

– التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء، التحليل، التفسير، دار الشروق، عمان، ط1، 2002م

– نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، ط1، 2000م.

-نظرية الأصل والفرع، دار الشروق، ط1، عمان، الأردن، 2001م.

132-**ابن منظور**(أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم)(ت711ه):

– لسان العرب، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت.

133- **الموسى**(نهاد):

– نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشير، الأردن، ط2، 1987م.

– الصورة والصيرورة(بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي)، دار الشروق، الأردن،ط1، 2003م.

134-**مومن**(أحمد):

– اللسانيات: النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005م.

135-**المومني**(أسماء أحمد رشيد):

– لسانيات تقابلية(الاستفهام بين العربية والإنجليزية)، دار الثقافة، 2007م.

(ن)

136-**نحلة**(محمود أحمد):

– مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، 1988م.

137-**نصر الدين** (إبراهيم):

- وجوه الإعجاز في الخطاب الاسلوبي والمعرفي للقرآن الكريم، مطبعة الجامعة الإسلامية، ماليزيا، د.ط، 2002م.

(هـ)

138-أبو هديمة(طلبة عبد الستار):

– دراسات في العلوم اللغوية الحديثة ومناهج البحث اللغوي، دار المعرفة للتنمية البشرية، الرياض، 1428هـ.

139-**هروم** (البشير):

– ملاحظات على قواعد النحاة، مشكلياني للنشر والإشهار، ط1، 2006م.

140-**ابن هشام الأنصاري**(أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف)(ت761هـ):

– أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.

– شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب منتهى الأرب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد،

– قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الإمام مالك، 1416م.

– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، د.ط، صيدا، بيروت، 1411هـ=1991م..

141-**هلال**(عبد الغفار حامد):

– علم اللغة بين القديم والحديث، مطبعة الجبلاوي، شبرا، ط2، 1406هـ= 1986م.

(و)

142-**الوعر**(مازن):

– دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات الحديثة، دار المتنبي، دمشق، ط1، 2001م.

– نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس، دمشق، ط1، 1987م.

– قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث(مدخل)، دار طلاس، دمشق، ط1، 1988م.

–جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي، دار نوبار، القاهرة، ط1، 1999م.

(ي)

143-**ياقوت**(محمود سليمان):

- منهج البحث اللغوي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ط1، 2000م.

144-**الياسري**(علي مزهر):

– الفكر النحوي عند العرب: أصوله ومناهجه، تقديم عبد الله الجبوري، الدار العربية للموسوعات، بيروت،ط1، 2003م.

145-**ابن يعيش** (موفق الدين يعيش بن علي النحوي)(ت643هـ):

– شرح المفصل في علم اللغة، بيروت، 1970م.

ثانياً: المراجع المترجمة إلى العربية

1- **إفتيشن**(ميلكا):

اتجاهات البحث اللساني، ترجمة سعد عبد العزيز مصلوح، وفاء كامل فايد، نشر المجلس الأعلى للثقافة، طبع الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1996م.

2-**بالمر** :

علم الدلالة، ترجمة مجيد الماشطة، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1985م.

3-**بول** (جورج):

معرفة اللغة، ترجمة محمود فراج عبد الحافظ، دار الوفاء الإسكندرية،

4- **بوول**(جيفري):

النظرية النحوية، مرتضى جواد باقر، مراجعة ميشال زكريا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009م.

5-**تشومسكي**(نعوم):

البنى النحوية، ترجمة يؤيل يوسف عزيز، مراجعة مجيد الماشطة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، د.ط، د.ت.

6- **تشومسكي**(نعوم):

اللغة والعقل، ترجمة بيداء علي العكاوي، مراجعة سليمان داوود الواسطي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1996م.

7- **تشومسكي** (نعوم):

المعرفة اللغوية، طبيعتها، وأصولها واستخدامها، ترجمة وتعليق محمد فتيح، دار الفكر العربي، ط1، 1313هـ=1992م.

8- **جرهارد**(هلبش):

تاريخ علم اللغة الحديث، ترجمة سعيد حسن البحيري، مكتبة زهراء الشرق.

9-**دي سوسير**(فرديناند):

محاضرات في علم اللسان العام، ترجمة عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2008م.

.

10- **كلر**(جوناثان):

فرديناند دي سوسير(أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات)، ترجمة عز الدين إسماعيل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1، 2000م،

11- **ليونز**(جون):

نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة تعليق حلمي خليل، دار المعرفة اللغوية، القاهرة، 1995م.

12- **ليونز**(جون):

اللغة والمعنى والسياق، ترجمة عباس صادق عبد الوهاب، مراجعة: يوئيل عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة(آفاق عربية)، ط1، بغداد، 1987م.

13- **مارتيني**(أندريه):

مبادئ في اللسانيات العامة، ترجمة السعيدي زبير، دار الآفاق، د.ط، الجزائر، د.ت.

ثالثاً: الدوريات

1- **إبراهيم**(محمد حسن):

النحو العربي وأثره في النحو العبري، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع17، شوال 1402هـ ربيع الأول1403هـ، السنة الخامسة، تموز- كانون الأول 1982م، الأردن.

2-**أبو ناصر**(موريس):

مدخل إلى علم الدلالة الألسني، مجلة الفكر العربي المعاصر، ع18و19، السنة 1982م.

3-**التوني**(مصطفى زكي):

المدخل السلوكي لدراسة اللغة في ضوء المدارس والاتجاهات الحديثة في علم اللغة، مجلة حوليات كلية الآداب، ع64، 1409هـ =1989م.

4-**الحاج صالح**(عبد الرحمان):

- تكنولوجية اللغة والتراث العربي اللغوي الأصيل، الموسم الثقافي الثاني لمجمع اللغة العربية الأردني، الجزائر، 1994م.

- مدخل إلى علم اللسان الحديث،مجلة اللسانيات الصادرة عن معهد العلوم اللسانية والصوتية التابع لجامعة الجزائر.

5-**حسان** (تمام):

تعليم النحو بين النظرية والتطبيق، مجلة المناهل، ع67، المغرب،1976م.

6- **سعيدي** (حسن):

مدخل إلى نظرية الربط العاملي، حوليات كلية اللغة العربية، مراكش، ع8، 1417هـ= 1996م.

7- **شاهين**(توفيق محمد):

في طريق علم اللغة الحديث عند الغربيين: رواد ومبادئ، اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ع26، 1987م.

8-**عبد التواب** (رمضان):

الدرس اللغوي في العربية بين التراث والمعاصرة، ندوة دولية حول مكانة اللغة العربية بين اللغات العالمية، الجزائر، أيام 10-12 شعبان 1421هـ الموافق 6-8 نوفمبر 2000م، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، 2001م.

9- **عبيدي**(رشيد عبد الرحمان):

الألسنية بين عبد القاهر والمحدثين، دار الشؤون الثقافية العامة، مجلة المورد، ع3، مج18، بغداد، 1989م.

10- **علم الدين**(أحمد):

في الإعراب ومشكلاته، مجلة مجمع اللغة العربية، ذو الحجة 1400هـ= نوفمبر1980م، القاهرة.

11- **عياشي**(منذر):

النظرية التوليدية ومناهج البحث عند تشومسكي، مجلة الفكر العربي المعاصر، ع40، 1986م.

12- **الغامدي**(محمد سعيد):

اللغة والكلام في التراث النحوي العربي، مجلة عالم الفكر، الكويت، مج34، ع3، مارس2006م.

13- **غنايم**(محمد):

النحو التوليدي ومقارنة اللغة، مجلة البحث والبيبليوغرافيا المغاربية، ع9، الدار البيضاء، 1999م.

14- الكيش(عبد الله):

العامل النحوي في ميزان النقد، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، ع13، طرابلس.

15- **أبو عاصي**(حمدان رضوان):

التطورات النظرية والمنهجية للنظرية التوليدية في نصف قرن، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، ع3، رمضان 1425هـ= أكتوبر 2007م.

16- **محمد**(عبد المطلب):

النحو بين عبد القاهر الجرجاني وتشومسكي، مجلة الفصول، مجلد5، ع12، 1984م.

17- **مجاهد**(عبد الكريم):

الإعراب ومشكلاته، مجلة مجمع اللغة العربية ، دمشق، ع76، ج3، 3 ربيع الآخر 1422هـ= يوليو 2001م.

18-الوعر(مازن):

لقاء مع نعوم تشومسكي، مجلة اللسانيات، ع6، معهد اللسانيات والصوتيات، الجزائر، 1982م.

رابعاً: **الرسائل الجامعية**

1- **تشوجين يونغ:**

دراسة تركيب الجملة العربية وطرق الربط فيها في ضوء النظرية التوليدية التحويلية من خلال "الشحاذ" لنجيب محفوظ، إشراف محمد صلاح الدين الشريف، جامعة تونس الأولى، كلية الآداب، منوبة، ديسمبر، 1999م.

2-**رشيد بوزيان:**

الموازنة بين نحو سيبويه ونحو تشومسكي(دراسة في مكونات الترادف والتباين والتكامل)، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، شعبة اللغة العربية وآدابها، تخصص لسانيات، 1987م.

خامسا: المراجع الأجنبية

1–Bloomfield(Leonard):

language, George Allen, unwien,1933.

2–Brown.**EK**, **and Miller**.**JE**:

syntax, a linguistic, introduction to sentence structure, London

Hutchinson.

3–Chomesky(Noam):

Aspects of the theory of syntax, Cambridge, Massachustts 1964

4–Chomsky(Noam):

structures syntaxiques, traduit par Michel Bradeau, Editions du seuil, 1960.

5–Chomsky(Noam):

Lectures on government and binding,(The Pisa Lectures); Mouton de Gruyter, Berlin ,NewYork.1993.

6–F.**de Saussure**:

cours de linguistique générale, ouvrage présente par Dalila Morsly, Enag 3eme Edition, Alger, 2008.

7–Lyons(John):

la linguistique générale, paris, Larousse, 1970.

8–L.**Tesniere**:

éléments du syntaxe structural, klinckieck,paris,1976 .

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

- **المقدمة**..... أ- ح

الفصل التمهيدي: النظرية التوليدية التحويلية.....1- 20

توطئة:.....2

أولاً: التعريف بالنظرية التوليدية التحويلية.....8

ثانياً: مبادئ النظرية التوليدية التحويلية وأمارتها في التراث اللغوي العربي.....9

1-التوليد.....9

2-التحويل.....10

3-الكفاية والأداء.....12

4-الجمل الأصولية وغير الأصولية.....15

5-البنية السطحية والبنية العميقة.....18

الفصل الأول: الجملة في الدراسات اللغوية العربية وفي الدرس اللساني البنيوي الغربي 21- 71

أولاً: مفهوم الجملة.....22

1-عند اللغويين العرب القدماء.....22

2-عند اللغويين العرب المحدثين.....25

3-عند اللغويين الغربيين.....27

ثانياً: أقسام الجملة العربية.....31

1-عند اللغويين القدماء.....31

2-عند اللغويين المحدثين.....37

ثالثاً: بناء الجملة عند اللغويين الغربيين.....42

- توطئة.....42

1- بناء الجملة عند دي سوسير.....46
2- بناء الجملة عند بلومفيلد.....51
3- بناء الجملة عند تنيار.....63

الفصل الثاني: مراحل تطور النظرية التوليدية التحويلية.....72- 109
أولاً . المرحلة الأولى: البنى التركيبية.....74
1-القواعد النحوية المحدودة.....74
2-قواعد تركيب أركان الجملة.....80
3-النحو التحويلي.....89
ثانياً . المرحلة الثانية: النظرية اللسانية النموذجية.....98
ثالثاً . المرحلة الثالثة: النظرية النموذجية الموسعة.....105
رابعاً . المرحلة الرابعة: نظرية العمل والربط 108
خامساً . المرحلة الخامسة: البرنامج الأدنوي.....109

الفصل الثالث: نظرية العامل والربط العاملي.....110- 170
- **توطئة:** مقاربة المبادئ والوسائط.....111
أولاً: نظرية س.....117
ثانياً: نظرية –م (الأدوار المحورية).....125
ثالثاً: نظرية الحالة الإعرابية.....130
رابعاً: نظرية الحدود.....135
خامساً: نظرية الربط.....142
سادساً: نظرية المراقبة.....150
سابعاً: نظرية العمل.....155

الفصل الرابع: المقاربة بين النظرية التوليدية التحويلية ونظرية العامل النحوي.171-226

أولاً – المرجعية العربية في النظرية التوليدية التحويلية.....172

ثانياً – أوجه التشابه بينهما.....177

. تعريف العامل والمعمول.....177

. المقولات التركيبية في العربية ونظرية س-.....184

. الأدوار التركيبية والأدوار الدلالية.....189

. العامل النحوي والربط والتعليق.....197

. العامل النحوي والعلامة الإعرابية.....201

. العامل النحوي والتقديم والتأخير.....205

. العامل النحوي والحذف والتقدير.....211

. العامل النحوي والزيادة.....217

. العامل النحوي والتعليل.....221

الفصل الخامس: موقف المحدثين من نظرية العامل والربط العاملي.....227-281

- تعريف العامل.....228
- لغة.....228
- اصطلاحاً.....229
- ابن مضاء وثورته على نظرية العامل النحوي.....233
- **موقف المحدثين من العامل النحوي**.....238
- **1- موقف المحدثين من العامل في ضوء التراث النحوي العربي**.....238
- **أ- المعارضون للعامل النحوي**.....238
- إبراهيم مصطفى.....238

- مهدي المخزومي.....241
- تمام حسان.....242
- شوقي ضيف.....246
- طه حسين.....246
- أحمد عبد الستار الجواري.....246
- عبد المتعال الصعيدي.....247
- فؤاد ترزي.....247
- محمد عيد.....247
- محمود حجازي.....248
- صاحب أبو جناح.....249
- محمد حماسة عبد اللطيف.....249
- الطلحي.....250
- **ب– المؤيدون للعامل**

النحوي.....251
- عبد الكريم مجاهد.....251
- عباس حسن.....251
- محمد عرفة.....252
- فخر الدين قباوة.....252
- وليد عاطف الأنصاري.....253
- مصطفى بن حمزة.....253
- عبد العزيز عبده أبو عبد الله.....254
- علي النجدي.....254
- عبد الله الكيش.....255
- حسن خميس الملخ.....255
- محمد خير الحلواني.....256

- **2- موقف المحدثين من العامل النحوي في ضوء النظرية التوليدية التحويلية....257**
- نهاد الموسى.....257
- عبده الراجحي.....259
- عبد الرحمان الحاج صالح.....260
- مازن الوعر.....264
- حسام البهنساوي.....265
- محمد علي الخولي.....266
- ميشال زكريا.....267
- خليل أحمد عمايرة.....268
- عبد القادر الفاسي الفهري.....271
- كريم زكي حسام الدين.....274
- طاهر سلمان حمودة.....274
- مصطفى حميدة.....274
- رمضان عبد التواب.....275
- عبد الرحمان بودرع.....276
- رشيد بوزيان.....277
- عبد الفتاح الفرجاوي.....278
- مصطفى غلفان.....279

الخاتمة.....286-282

الفهارس العامة.....334-287

- فهرس المصطلحات.....295-288
- فهرس الآيات الكريمة.....299-296
- فهرس المصادر والمراجع.....328-300
- فهرس الموضوعات.....334-329

ملخص البحث

هذا البحث عنوانه:" **نظرية العامل النحوي العربي في ضوء النظرية التوليدية التحويلية**" للعالم اللغوي نعوم تشومسكي، وهو يهدف إلى إبراز قيمة العامل النحوي العربي وإعطائه المكانة التي يستحقها ضمن الفكر اللساني الحديث.

وقد اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وجاءت الدراسة في مقدمة وفصل تمهيدي، وخمسة فصول وخاتمة.

تناولت المقدمة التعريف بموضوع الرسالة وأهدافها، ومنهج البحث فيها، والدراسات السابقة وخطة البحث.

تناول **الفصل التّمهيدي** التّعريف بالنّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، كما حاول تحديد بعض المصطلحات المختلفة في هذه النّظريّة، وهي مفاهيم أساسيّة تنبني عليها هذه النّظريّة، وقد وقف عند كل مصطلح بالفهم والشّرح.

– وخصّص **الفصل الأول** لدراسة الجملة في الدراسات اللغوية العربية وفي الدرس اللساني البنيوي الغربي: ابتداءً بـ"**دي سوسير**" ومروراً بـ **"بلومفيلد**" وانتهاءً بـ" **تنيار**". وقبل ذلك تناول الجملة العربيّة من حيث مفهومها وعناصر بنائها من وجهتي نظر الدّارسين القدماء والمحدثين، وذلك لكونها تمثّل إطار موضوع البحث، ولا يمكننا معرفة موضوع البحث إلاّ إذا عرفنا شكله والحدود التي يُرسى عليها.

– وجاء **الفصل الثاني** ليتتبّع مراحل تطور النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة ابتداءً من البنى التّركيبيّة (1957م)، إلى النّظريّة النّموذجيّة (1965م)، إلى النّظريّة النّموذجيّة الموسّعة (1972م)، ووصولاً إلى نظريّة العامل والرّبط العاملي (1981م).

– ويعرض **الفصل الثالث** النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة في أحدث صور تطوّرها، وهي الصّورة المعروفة باسم "نظريّة العامل والرّبط العاملي"، وتتدرج تحتها نظريّات فرعيّة أصغر منها هي: نظريّة السّين البارية، ونظريّة الثيتا، ونظريّة الرّبط، ونظريّة الحالة الإعرابيّة، ونظريّة العامل، ونظريّة الحدود، ونظريّة المراقبة.

– ويرتبط **الفصل الرّابع** بالموضوع الرّئيس وهو "**المقاربة بين النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة ونظريّة العامل النّحوي عند العرب**"، وذلك بدراسة عدّة ظواهر نحويّة كالتّعليل النّحوي والعلامة الإعرابيّة والحذف والتّقدير والتّقديم والتّأخير وغيرها؛ لارتباطها بالعامل النّحوي ثمّ مقارنتها بنظريّة العامل والرّبط العاملي عند **تشومسكي**.

– ويسعى **الفصل الخامس** إلى عرض مواقف وآراء جمهور النّحاة من المحدثين إزاء نظريّة العامل والرّبط العاملي.

– أمّا **الخاتمة** فقد تضمّنت أهمّ النّتائج التي توصّلت إليها، ثمّ أتى بعد ذلك ثبت المصادر والمراجع، العربيّة منها والأجنبيّة ثمّ الفهرست الخاص بموضوعات البحث.

وقد اعتمد هذا البحث على جملة من المصادر والمراجع نذكر منها:

- "الكتاب" لسيبويه.
- دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات الحديثة لمازن الوعر.
- نظرية العامل والربط لنعوم تشومسكي.

وخلص البحث إلى نتائج أهمها:

- إنّ النظرية التوليدية التحويلية أثبتت صحّة ما ذهب إليه النّحاة المتقدّمون بشأن أهميّة العامل ودوره في الوقوف على الحقائق اللّغوية التي ينتظمها التركيب وتحدّدها القواعد؛ فقد اهتمّت هذه النّظريّة بالعامل باعتباره يقوم على تفسير البنيتين السّطحية والعميقة؛ لأنّ البنية العميقة تقتضي فهم العلاقات باعتبارها علاقات للتّأثّر والتّأثير.
- إنّ فكرة العامل النّحوي قائمة منذ سيبويه ولم تنجح المحاولات العديدة في هدمها، ذلك أنها تقنّن الكلام، وتعطيه معايير ثابتة تقي المتكلّم من الوقوع في الخطإ وتحفظ النّحو من اللّحن.

Résumé

Cette recherche est intitulée «La théorie du gouvernement grammatical arabe au vu de la théorie générative transformationnelle" pour le scientifique **Noam Chomsky**, qui vise à mettre en évidence la valeur du gouvernement grammatical arabe et lui donner la place qu'il mérite dans la pensée linguistique moderne.

Le chercheur a suivi dans cette étude la procédure descriptive analytique. Cette étude, comprend un préface‹ un chapitre d'introduction, cinq chapitres et une conclusion.

La préface a traité la définition par l'objet du message et de ses buts‹ la procédure de recherche et des études antérieures et le plan de recherche.

Le chapitre introductif a traité la définition préliminaire de la théorie générative transformationnelle, Il a essayé d'identifier certain terminologies divergentes qui sont des idées fondamentales ou cette théorie est basée, il a aussi scruté chaque terminologie avec compréhension et d'explication.

Le premier chapitre est consacré sur l'étude de la phrase dans les études linguistiques arabes et dans la leçon linguale structurelle occidentale: en commençant par "de Saussure," et passant par "Bloomfield" et terminant par " Tesnière". Avant cela, il a traité la phrase arabe selon son concept et selon les éléments de sa construction à partir de points de vue des savants anciens et modernes; car elle représente le cadre du sujet de recherche, Ainsi; nous ne pouvons pas connaitre l'objet de recherches à moins que nous connaissions sa forme et les limites ou il s’est stabilisé.

Le deuxième chapitre a poursuivi les périodes de l'évolution de la théorie générative transformationnelle à partir des

Structures syntaxiques (1957), à la théorie standard (1965), à la la théorie standard étendue (1972), en arrivant à la théorie du gouvernement et du liage (1981).

Le troisième chapitre présente la théorie générative transformationnelle dans les dernières images de son développement, c'est l'image connue par la «théorie du gouvernement et du liage», ou des sous-théories sont enregistrées ci - dessous: la théorie de X barre, la théorie Ɵ, la théorie de liaison, la théorie des cas syntaxiques, la théorie de gouvernement, la théorie de limites et la théorie de contrôle.

Le quatrième chapitre est associé à l'objet Président «c'est une approche entre la théorie générative transformationnelle et la théorie de gouvernement grammatical chez les arabes", en examinant un certain nombre de phénomènes grammaticaux: raisonnement grammatical ‹marc syntaxique ‹ suppression, appréciation ‹ Présentation et retards etc… Car ils sont associés au gouvernement grammatical puis en les comparants par la théorie du gouvernement du liage chez **Chomsky**.

Le cinquième Chapitre présente les opinions et les points de vue des grammairiens modernisateurs, vis-à-vis à la théorie de gouvernement et du liage.

La conclusion comprend les résultats les plus importants, puis les sources et les références arabes et étrangères, puis l'index de recherche.

Cette recherche a été basée sur un certain nombre de sources et de références, par exemple:

- "Le livre (Elkiteb) de " Sibawayh".

- Études grammaticales et sémantiques et philosophiques au vu de la linguistique moderne de "Mazen Elwaer".

- Théorie du gouvernement et du liage de "Noam Chomsky".

La recherche a révélé les résultats suivants:

- La théorie générative transformationnelle a justifié la vue des requérants grammairiens sur l'importance du gouvernement et son rôle Pour connaître les faits linguistiques qui sont organisés par la structure et délimités par les règles. Cette théorie a veillé sur le gouvernement, car il explique la structure de surface et la structure profonde. Parce que la structure profonde exige la compréhension des relations de considération les relations d’influence et d'impact.

- L'idée du gouvernement de grammaire s’existait depuis "Sibawayh" et il y avait de nombreuses tentatives infructueuses pour détruite, parce qu'elle codifie la parole, et lui donne des normes cohérentes qui sauvent le parleur de faire des erreurs et de préserver la grammaire de la distorsion vocale.

Abstract

This research titled "Arab grammar Government theory in the light of the Transformational Generative theory" For linguistic scientist (Noam Chomsky), and it aims to display the value of the Arabic grammar Government, and give it the deserving place in the modern linguistic intellect.

The researcher followed in this study descriptive analytical method, and that came in: preface, introductory chapter, five chapters and a conclusion.

In the preface we defined the subject of the search and its objectives, the research method, the previous studies and research plan.

The introductory chapter discusses the definition of the Generative transformational theory, it also tried to identify some of the different terms in this theory, which is essential notions underpinning this theory, and it explained every word and term.

The first chapter is devoted to study the sentence in the Arabic linguistic Studies and in the structural west linguistic Lesson: Starting with "de Saussure" and through the "Bloomfield" and ending with "Tesniere " before that it takes the arabic sentence, in terms of its conception and construction elements from the two viewpoints, ancient and modern searchers, because it represent the context of the

research topic, and we can not know the subject of research unless we know the format and limits that lays it.

The second chapter traces the stages of development theory Generative transformational starting from the Syntactic Structures (1957) to the Standard Theory (1965), to the Extended Standard theory (1972), And arriving to the Government and Binding theory (1981).

The third chapter presents the Transformational Generative theory in its latest development images, wich is called "Government and Binding theory" This theory is divided into smaller sub-theories of, which are: the x bar theory, the theta theory, the binding theory, the syntactic case theory, the government theory, the bounding theory and the control theory**.**

The fourth Chapter is associated with the principal subject ("approach between the Transformational Generative theory and the grammar Government theory upon Arabs"), by examining a number of grammatical phenomena: Reasoning grammar, the syntactic mark, the deletions, the appreciation and the Presentation, the delays and other; forasmuch related with the grammar Government, then compare it with the Government and binding theory at Chomsky.

In the fifth chapter we seek to display the viewpoint and the views of the modern grammarians to the “Government and Binding theory".

The conclusion included the most important findings reached, then the sources and references, Arabic and foreign, then the index.

This research was based on a number of sources and references, including:

- "the book" for Sibawayh.
- "Grammatical and semantic and philosophical studies in the light of modern linguistics" for Mazen Elwaer.
- "The Government and the binding theory" for Noam Chomsky.

The research found the following results:

- The Generative transformational theory vindicated the view of the previous grammarians about the importance of the government And its role in standing on the linguistic facts wich organized by the structure And determined by rules; This theory has focused on the government because it explains the surface structure and the deep structure; Because the deep structure requires understanding of the relations considerate the relations of influence and impact
- The idea of the grammar government existed since "Sibawayh" and there was numerous unsuccessful attempts to destroyed it, because it codifies speech, and give it consistent standards saves the speaker from making mistakes and keep the grammar of speech distortions.